ثَلاثُ رَسائِلَ فِي مَسائِلَ عِلْمِيَّةٍ مَنْهَجِيَّةٍ:

«البُرْهانُ فِي نَقْضِ دَعْوَى: أَنَّ الأَئِمَّةَ الثَّلاثَة لَا يَرَوْنَ هَجْرَ المُبْتَدِعَة فِي هَذَا الزَّمانِ»

«الرَّدُّ عَلَى مَنْ يَزْعُمُ: أَنَّ تَحْذِيرَ العَوام والنَّاشِئَةِ المُبْتَدِئِين مِن أَعْيانِ المُبْتَدِعَةِ وَمَناهِجهم فِتْنَة لَهُمْ وَلَيْسَ مِن الحِكْمَة»

«قاعِدَةُ [التَّحْذِير مِن الأَخْطاءِ وَعَدَمِ التَّعَرُّضِ لِلأَشْخَاصِ] بَيْنَ حَسَنِ البَنَّا وَأَفْراخِهِ مِنْ أَهْلِ التَّمْييع»



كَتَبَها

أبو معاذ رائد آل طاهر

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين



ثَلاثُ رَسائِلَ فِي مَسائِلَ عِلْمِيَّةٍ مَنْهَجِيَّةٍ

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إلـه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

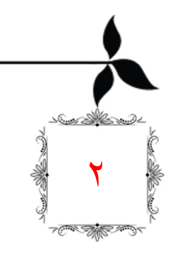
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فإن خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.





أما بعد:

فهذه ثلاث رسائل في مسائل علمية منهجية، كنتُ قد كتبتُها على صورة مقالات ونشرتُها في شبكة سحاب وغيرها من المواقع، وقد لاقت قبولاً عند السلفيين ولله الحمد وحده، فأشار عليَّ أحدُ إخواني الأفاضل أن أجمعها في كتاب مستقل ليُطبع فتعم الفائدة منه، فرأيتُ مشورته مناسبة ومسددة، ومن الله التوفيق والسداد.

وهذه الرسائل هي:

- الرسالة الأولى: [البرهان في نقض دعوى: أنَّ الأئمة الثلاثة لا يرون هجر المبتدعة في هذا الزمان]

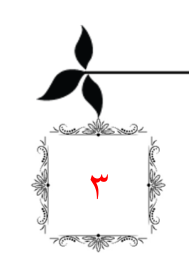
هذه الرسالة فيها ردٌّ على مَنْ زعم أنَّ الأئمة الثلاثة (الشيخ الألباني رحمه الله والشيخ ابن باز رحمه الله والشيخ ابن عثيمين رحمه الله) لا يرون هجر المبتدعة في هذا العصر، وأنَّ مَنْ يهجر أهل البدع ويدعو إلى هجرهم في هذا الزمان قد خرج عن نهج الأئمة!، وبالتالي خرج عن سبيل السلف الصالح في التعامل مع المبتدعة!، وهذه دعوى باطلة لا تصدر إلا من جهول أو ملبِّس.

والرد في هذه الرسالة اشتمل على ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: مشروعية الهجر في الكتاب والسنة والإجماع وآثار السلف.

الوجه الثاني: لا يجوز تحجير فهم المنهج السلفي على عالم من العلماء أو جماعة منهم دون الآخرين.





الوجه الثالث: أنَّ نسبة عدم مشروعية الهجر في هذا الزمان إلى الأئمة الثلاثة غير صحيحة.

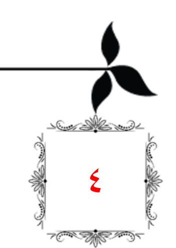
كما اشتمل هذا الرد على الجواب عن شبهة استدلال البعض بكلمة خرجت من الشيخ الألباني رحمه الله في بعض المجالس فهم منها هؤلاء عدم مشروعية هجر المبتدعة في هذه الأزمنة المتأخرة.

- الرسالة الثانية: [الرد على مَنْ يزعم: أنَّ تحذير العوام والناشئة المبتدئين من أعيان المبتدعة ومناهجهم فتنة لهم وليس من الحكمة]

هذه الرسالة فيها ردٌّ على مَنْ حذَّر طلبة العلم من إشغال الشباب السلفي -من المبتدئين والعوام- في مسائل الجرح والتعديل، ونصحهم بعدم التحدُّث في مجالس العامة عن أعيان المبتدعة ومناهجهم وبيان مخالفاتهم بدعوى أنَّ فيه فتنة لهم، وأنه ليس من الحكمة ولا من العقل ولا من الشرع التحدث مع العامة والمبتدئين في الطلب عن فلان وفلان من أهل الزيغ والانحراف؛ لأنهم لا يفهمون هذه المسائل، وأنَّ الكلام في أعيان المبتدعة وبيان انحرافاتهم أمام هؤلاء هو خلاف التدرج في العلم والتعليم.

وقد ذكرتُ في هذه الرسالة مشروعية التحدث مع العامة في بيان مناهج المنحرفين والتحذير منهم، من خلال بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وكلام الأئمة والعلماء قديماً وحديثاً.





- **الرسالة الثالثة: [قاعدة: "التحذير من الأخطاء وعدم التعرض للأشخاص" بين حسن البنا وأفراخه من أهل التمييع]**

وهذه الرسالة فيها بيانُ غلط مَنْ تمسَّك بهذه القاعدة، وظنَّ أنها قاعدة سلفية معتدلة، بدعوى أنَّ الواجب التحذير من القول أو المقالة أو الفعل أو المناهج دون الحاجة إلى الكلام في الأشخاص والجماعات وذكر أسمائهم وتعيينهم، وقد بينتُ فيها أنَّ هذه قاعدة إخوانية أول من نطق بها حسن البنا ثم تبعه على ذلك كبار دعاة التمييع في هذا العصر، وقد تختلف عباراتهم وألفاظهم لكن مع اتفاق الحقائق والمعاني، وذكرتُ فيها أسماء العلماء الكبار الذين أنكروا قاعدة (نصحح ولا نجرِّح) -ومثلها قاعدة (يجوز التخطئة ويحرم الطعن)- التي أصلها عدنان عرعور، وأنَّ المقصود من هذه القواعد تعطيل التبديع المنضبط وغلق باب التجريح لمن يستحقه من المنحرفين في هذا الزمان.

هذا وأسأل الله تعالى أن يرزقنا الإخلاص والسداد والعدل فيما نكتب ونقول ونعمل ونحكم، وأن ينفعنا بما نكتب ونقرأ وننشر، وأن يثبتنا على الحق عند الفتن والأزمات، وأن يرزقنا حسن الختام.

البُرْهانُ فِي نَقْضِ دَعْوَى: أَنَّ الأَئِمَّةَ الثَّلاثَة لَا يَرَوْنَ هَجْرَ الْمُبْتَدِعَة فِي هَذَا الزَّمانِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومَنْ سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

إنَّ الأصولَ التي يحارب بها دعاةُ التمييع المنهجَ السلفي كثيرةٌ ومتنوعةٌ، ومن ذلك ما يشيعونه في أوساط الشباب السلفي من عدم مشروعية هجر المبتدعة أو مَنْ ظهرت انحرافاتهم المنهجية في هذا الزمان، وينسبون هذا إلى الأئمة الثلاثة (الشيخ ابن باز والشيخ الألباني والشيخ ابن عثيمين) رحمهم الله تعالى، وهذه دعوى باطلة ونسبة خاطئة تحتاج إلى رد وبيان، ولهذا سأنقض -بمعونة الله وتوفيقه- هذه الدعوى من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: مشروعية الهجر في الكتاب والسنة والإجماع وآثار السلف

أما أدلة الكتاب:

فمنها قوله تعالى: ((وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللّهِ يُكَفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلاَ تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذاً مِّثْلُهُمْ إِنَّ اللّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا)).

وقوله تعالى: ((وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلاَ تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ)).

وقوله تعالى: ((فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلاَ تَطْغَوْاْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ. وَلاَ تَرْكَنُواْ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللّهِ مِنْ أَوْلِيَاء ثُمَّ لاَ تُنصَرُونَ)).

وقوله تعالى: ((الأَخِلاَّء يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلاَّ الْمُتَّقِينَ)).

وغيرها من الآيات التي تدعوا إلى إقامة مبدأ الولاء والبراء، والتي تنهى عن متابعة أهل الهوى وتنهى عن التعاون على الإثم والعدوان.

وأما الأحاديث:

فمنها ما قالته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: تَلاَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: ((هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُولُو الأَلْبَابِ)) فقَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: ((إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ)).



وقوله صلى الله عليه وسلم: ((سيكون في آخر أمتي ناس يحدثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم)).

وقوله صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ سَمِعَ بِالدَّجَّالِ فَلْيَنْأَ عَنْهُ، فَوَاللَّهِ إِنَّ الرَّجُلَ لَيَأْتِيهِ وَهُوَ يَحْسِبُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ فَيَتَّبِعُهُ مِمَّا يَبْعَثُ بِهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ)).

وقوله صلى الله عليه وسلم: ((الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلْ)).

وقوله صلى الله عليه وسلم: ((إِنَّمَا مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالْجَلِيسِ السَّوْءِ كَحَامِلِ الْمِسْكِ وَنَافِخِ الْكِيرِ؛ فَحَامِلُ الْمِسْكِ إِمَّا أَنْ يُحْذِيَكَ وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِخُ الْكِيرِ إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ رِيحًا خَبِيثَةً)).

وهذا عبدالله بن عمر رضي الله عنهما لما سمع بظهور القدرية قال لمن أخبره بذلك: ((فإذا لقيتَ أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم برآء مني)).

وقال عبدالله بن عباس رضي الله عنهما: ((لا تجالس أهل الأهواء؛ فإنَّ مجالستهم ممرضة للقلوب)).

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: ((إنما يماشي الرجل ويصاحب مَنْ يحبه ومَنْ هو مثله)).

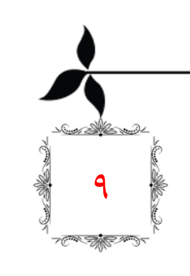
وقال أبو الدرداء رضي الله عنه: ((من فقه الرجل ممشاه ومدخله ومجلسه)).

وأما الآثار عن التابعين وأئمة الدين في التحذير من المبتدعة والدعوة إلى هجرهم فكثيرة جداً، وهي معلومة ومنشورة في كتب أهل العلم، وبالأخص كتاب "الإبانة" للإمام ابن بطة رحمه الله، وقد جمع منها الآثار الكثيرة الشيخ خالد الظفيري وفقه الله في كتابه [إجماع العلماء على الهجر والتحذير من أهل الأهواء] فليراجعه مَنْ أراد البسط والتفصيل.

وأما الإجماع فقد نقل ذلك جماعة من أهل العلم:

منهم الإمام الأوزاعي رحمه الله فقد قال في أحد رسائله كما في [تاريخ دمشق ٦/ ٣٦١-٣٦٢]: ((اتقوا الله معشر المسلمين، واقبلوا نصح الناصحين، وعظة الواعظين، واعلموا أنَّ هذا العلم دين فانظروا ما تصنعون وعمن تأخذون وبمن تقتدون ومن على دينكم تأمنون؛ فإنَّ أهل البدع كلهم مبطلون أفَّاكون آثمون، لا يرعوون ولا ينظرون ولا يتقون ولا مع ذلك يؤمنون على تحريف ما تسمعون، ويقولون ما لا يعلمون في سرد ما ينكرون وتسديد ما يفترون، والله محيط بما يعملون، فكونوا لهم حذرين متهمين رافضين مجانبين، فإنَّ علماءكم الأولين ومَنْ صلح من المتأخرين كذلك كانوا يفعلون ويأمرون، واحذروا أن تكونوا على الله مظاهرين، ولدينه هادمين، ولعراه ناقضين موهنين بتوقير لهم أو تعظيم أشد من أن تأخذوا عنهم الدين وتكونوا بهم مقتدين ولهم مصدِّقين موادعين مؤالفين، معينين لهم بما يصنعون على استهواء من يستهوون،



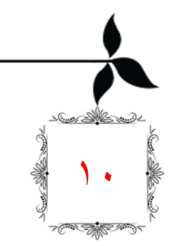


وتأليف من يتألفون من ضعفاء المسلمين لرأيهم الذي يرون، ودينهم الذي يدينون، وكفى بذلك مشاركة لهم فيما يعملون)).

وقال الإمام أبو عثمان إسماعيل الصابوني رحمه الله وهو ينقل مذهب أهل الحديث [عقيدة أصحاب الحديث ص١١٢]: ((واتفقوا مع ذلك على القول بقهر أهل البدع وإذلالهم وإخزائهم وإبعادهم وإقصائهم والتباعد منهم ومن مصاحبتهم ومعاشرتهم، والتقرب إلى الله عز وجل بمجانبتهم ومهاجرتهم)).

وقال الإمام البغـــوي رحمه الله معقِّباً على حديث كعب بن مالك [شرح السنة ١/ ٢٢٦-٢٢٧]: ((وفيه دليل على أنَّ هجران أهل البدع على التأبيد، وكأنَّ رسول صلى الله عليه وسلم خاف على كعب وأصحابه النفاق حين تخلَّفوا عن الخروج معه فأمر بهجرانهم إلى أن أنزل الله توبتهم وعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم براءتهم، وقد مضت الصحابة والتَّابعون وأتباعهم وعلماء السنة على هذا مجمعين متفقين على معاداة أهل البدعة ومهاجرتهم)).

وقال العلامة الشاطبي رحمه الله في كتابه الاعتصام وهو يبين ذم البدع وأهلها: ((والثالث: إجماع السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن يليهم على ذمها كذلك وتقبيحها والهروب عنها وعمن اتسم بشيء منها، ولم يقع منهم في ذلك توقف ولا مثنويِّة، فهو بحسب الاستقراء إجماع ثابت، فدلَّ على أنَّ كل بدعة ليست بحق، بل هي من الباطل)).

أقول:

فهذه الأدلة والإجماع والآثار لا يُمكن لأحد من السلفيين أن يعرض عنها ويزعم عدم مشروعية هجر المبتدعة في زمن من الأزمان!، لأنَّ الهجر شريعة ربانية تتعلق بها عدة مصالح دينية ومقاصد شرعية، من أهمها: إقامة مبدأ الولاء والبراء؛ والله تعالى يقول: ((إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ))، ومنها تمييز الصفوف ودفع اختلاط أهل الباطل بأهل الحق؛ والله تعالى يقول: ((وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ))، ويقول: ((مَّا كَانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ))، وهذه المقاصد مطلوب تحقيقها على الدوام، فلا يُعطَّل العمل بهذا الأصل في زمن من الأزمان، قال الشيخ ربيع حفظه الله تعالى في [أحد أشرطة سلسلة جلسات رمضان ١٤٢٣هـ]: **((مَنْ قال أنه لا هجر في هذا الزمان؛ فقد قال: بأنَّ الإسلام غير صالح لكل مكان وزمان، لأنَّ الهجر من الإسلام))**.

الوجه الثاني: لا يجوز تحجير فهم المنهج السلفي على عالم من العلماء أو جماعة منهم دون الآخرين

بعض الناس يحاول أن يجعل العلماء عِضِين، فيجعل منهم مَنْ شاء ليُمثِّل المنهج السلفي في تقريراته وتوجيهاته، ثم يُلزم الناس بذلك!، وأما غيرهم من

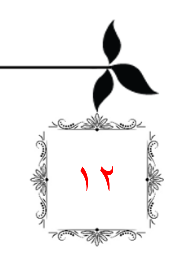
العلماء فلا يعتبر قولهم ولا يلتفت إليهم ولا يعتد بتقريراتهم ولا بتوجيهاتهم، ولا يلزم بها.

ومعلوم أنه لا يجوز لأحد أن ينصِّب أحداً يلزم الناس بأقواله كلها إلا النبي صلى الله عليه وسلم وما أجمعت عليه الأمة، وأما قول إمام من أئمة المسلمين أو قول الجمهور أو اتفاق فقهاء المذاهب الأربعة فليس حجة إلا إذا وافق الدليل.

قال شيخ الإسلام رحمه الله [المجموع ٢٠/ ١٦٣-١٦٤]: ((ولهذا تجد قوماً كثيرين يحبون قوماً ويبغضون قوماً لأجل أهواء لا يعرفون معناها ولا دليلها، بل يوالون على إطلاقها أو يعادون؛ من غير أن تكون منقولة نقلاً صحيحاً عن النبي صلى الله عليه وسلم وسلف الأمة، ومن غير أن يكونوا هم يعقلون معناها ولا يعرفون لازمها ومقتضاها، وسبب هذا: إطلاق أقوال ليست منصوصة وجعلها مذاهب يُدعى إليها ويوالي ويعادي عليها!، وقد ثبتَ في الصحيح أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في خطبته: "إنَّ أصدق الكلام كلام الله" إلخ، فدين المسلمين مبني على اتباع كتاب الله وسنة نبيه وما اتفقت عليه الأمة، فهذه الثلاثة هي أصول معصومة، وما تنازعت فيه الأمة ردوه إلى الله والرسول.

وليس لأحد أن ينصِّب للأمة شخصاً يدعو إلى طريقته ويوالي ويعادي عليها غير النبي صلى الله عليه وسلم، ولا ينصِّب لهم كلاماً يوالي عليه ويعادي





غير كلام الله ورسوله وما اجتمعت عليه الأمة، بل هذا من فعل أهل البدع، الذين ينصِّبون لهم شخصاً أو كلاماً يفرقون به بين الأمة، يوالون به على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون)).

ولا ريب أنَّ تحجير فهم المنهج السلفي على بعض أئمة العصر هو من محدثات الحلبي في هذا الزمان!، فقد حاول الحلبي منذ سنين أن يرسِّخ -في نفوس قرَّائه- فكرة الرجوع إلى الأئمة الثلاثة (ابن باز والألباني وابن عثيمين رحمهم الله) فقط في المسائل الكبار والنوازل المدلهمة دون غيرهم من العلماء الأكابر!؛ ولو كان هؤلاء الأكابر في زمان أولئك الأئمة فضلاً عمن جاؤوا من بعدهم، ثم ازاد هذا الأمر في نفس الحلبي بعد أن ردت عليه اللجنة الدائمة وحذَّرت من كتبه ومسلكه بعد موت الأئمة الثلاثة!، حتى أصبح الحلبي يعد اتفاق هؤلاء الأئمة الثلاثة قريباً من الإجماع!، فقد قال الحلبي في مقدمة كتابه [التحذير من فتنة الغلو في التكفير الطبعة الثالثة/ دار المنهاج ص٤٠-٤٢]:

((وهذه الرسالة إخواني القراء مجموع فيها كلام ثلاثة من أئمة العلم في هذا العصر، هم المحدِّث العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، والشيخ العلامة الإمام عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، والشيخ العلامة الأصولي الفقيه محمد ابن صالح العثيمين؛ رحمهم الله أجمعين، ونفع الأمة بعلومهم، وأصلح بتراثهم مَنْ انحرف عن نهج الحق وسبيله. إنَّ مشايخنا الأجلاء هؤلاء هم نجوم الهدى، ورجوم العِدى؛ مَنْ تمسَّك بغرزهم فهو الناجي، ومَنْ ناوأهم وعاداهم فهو



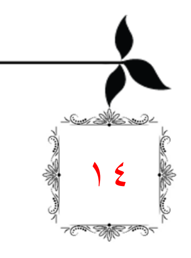


المظلم الداجي -[ثم رد الحلبي ما قد يُتهم به من التقليد لهؤلاء الأئمة، وفرَّق بين المسائل الكبار التي لا يتصدر لها إلا الكبار من أهل العلم وبين المسائل العلمية التفصيلية التي قد يخفى وجه الحق فيها على آحاد العلماء، ثم قال:]- فالحكم الذي يتفق عليه مثل هؤلاء الأئمة الكبراء والعلماء الفقهاء لا يُبعد عن الصواب كثيراً مَنْ يدَّعي أنه الإجماع، وأنه الحق، وأنه الهدى والرشاد؛ لأنهم أئمة الزمان، وعلماء العصر والأوان، فلعل المخالف لهم مفارق للجماعة، ومخالف عن حسن الاتباع وصواب الطاعة)).

ولا ريب أنَّ هذا المسلك فيه تحجير لواسع وبخس للعلماء الآخرين، لأنَّ هؤلاء الأئمة الثلاثة وإنْ كنا نعتقد أنهم أعلم الناس في ذلك الزمان، لكنَّ هذا لا يلزم منه أن نعدَّ قولهم إجماعاً أو كالإجماع يجب متابعته ويحرم مخالفته، أو أنَّ مخالفهم في مسألة معينة يعد مفارقاً للجماعة، فقد خالفهم -كمثال على بطلان هذا التحجير-: العلامة الشيخ مقبل رحمه الله تعالى في نازلة من النوازل الكبار وهي مسألة "الانتخابات"، فهل يعد رحمه الله مخالفاً للإجماع مفارقاً للجماعة؟!

ويكفينا في ردِّ هذه الدعوى ما قاله الحافظ الذهبي رحمه الله في [سير أعلام النبلاء ٧/ ١١٧]: ((قَالَ إِسْحَاقُ بنُ رَاهَوَيْه: إِذَا اجْتَمَعَ الثَّوْرِيُّ وَالأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ عَلَى أَمرٍ فَهُوَ سُنَّةٌ!. قُلْتُ (الذهبي): بَلِ السُّنَّةُ مَا سَنَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالخُلَفَاءُ الرَّاشِدُوْنَ مِنْ بَعْدِهِ، وَالإِجْمَاعُ هُوَ مَا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الأُمَّةِ قَدِيْماً وَحَدِيْثاً؛ إِجْمَاعاً ظَنِّياً أَوْ سُكُوتِياً، فَمَنْ شَذَّ عَنْ هَذَا الإِجْمَاعِ مِنَ التَّابِعِيْنَ أَوْ



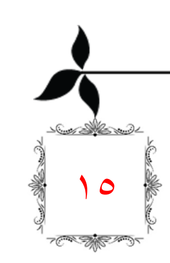


تَابِعِيْهِم لِقَوْلٍ بِاجْتِهَادِهِ احْتُمِلَ لَهُ، فَأَمَّا مَنْ خَالَفَ الثَّلاَثَةَ المَذْكُوْرِيْنَ مِنْ كِبَارِ الأَئِمَّةِ، فَلاَ يُسَمَّى مُخَالِفاً لِلإِجْمَاعِ!، وَلاَ لِلسُّنَّةِ!، وَإِنَّمَا مُرَادُ إِسْحَاقَ: أَنَّهُم إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى مَسْأَلَةٍ، فَهُوَ حَقٌّ غَالِباً، كَمَا نَقُوْلُ اليَوْمَ: لاَ يَكَادُ يُوجَدُ الحَقُّ فِيمَا اتَّفَقَ أَئِمَّةُ الاجْتِهَادِ الأَرْبَعَةُ عَلَى خِلاَفِهِ، مَعَ اعْتِرَافِنَا بِأَنَّ اتِّفَاقَهُم عَلَى مَسْأَلَةٍ لاَ يَكُوْنُ إِجْمَاعَ الأُمَّةِ!، وَنَهَابُ أَنْ نَجزِمَ فِي مَسْأَلَةٍ اتَّفَقُوا عَلَيْهَا بِأَنَّ الحَقَّ فِي خِلاَفِهَا)).

واليوم في مسألة "التعامل مع المخالف" يقول الحلبي -مؤكِّداً ومجدداً لمسلكه الحادث هذا- في كلمة مسجَّلة بصوته: ((أقول: كما أنَّ الغلو في التجريح نفس غريب؛ فالتمييع للدين والسكوت عن أهل البدع والأهواء نفس غريب، ولننظر كيف كان شيخنا الألباني وشيخنا ابن باز وشيخنا ابن عثيمين كانوا يفعلون؟ لم يكن همهم التجريح والغلو فيه، ولم يكن طريقهم السكوت عن أهل الأهواء وتمييع الدين، نحن نريد هذا النفس الغريب أن ننفيه عن الدعوة، ونريد هذا النفس الغريب الآخر أن ننفيه عن الدعوة، لذلك أنا أقول: ينبغي في هذا الأمر أن نكون على الوسط الشرعي الذي أمرنا الله به، وهو العدل، ولا أقصد بالعدل منهج الموازنات المبتدع، ولكن أنا كلامي فيمن يدعو إلى منهج السلف ومن يعظم منهج السلف ممن وقع في شيء من هذه الأمور)).

والمقصد من كلامه هذا أن نبين الأخطاء ونحذِّر منها دون أن نجرِّح الأشخاص أو نتعرَّض لهم بطعن أو تبديع، وهذا هو الوسط والاعتدال

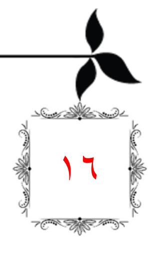




والإنصاف الذي يظنه الحلبي وحزبه المعاصر!، فقد قال في مقال بعنوان: ["فأيُّ الفريقَين أحقُّ بالأمنِ إنْ كنتُم تعلمُون" بلاء التجريح... أم لواء التصحيح!؟] -أي جعل التجريح بلاءً والتصحيح لواءً- وقال فيه: ((هل نُرجِّح قولَ مَن طَعَن وجرَّح وضلَّل وأسقط بَعضاً مِن أهل السُّنّة -بما له مِن تَبِعات، وعليهِ مِن ملاحظات-؟! أمْ نُرجِّحُ قولَ مَن تأنَّى وتمهَّل وصَبَرَ وتصبَّر وصحَّح وناصَحَ بعضًا مِن أهل السُّنَّة -بما له مِن إيجابيَّات، وبما يحملُ مِن ثَمَرات-؟!))، وقال فيه أيضاً: ((وواللـهِ -الذي لا يُحلَفُ إلا به-: إنَّ الدعوةَ إلى ائتلافِ أبناءِ الدَّعوةِ السلفيَّة ودعاتِها وشيوخِها على قولِ مَن يصبرُ ويُناصحُ ويُصحِّحُ أوْلَى بألفِ مرَّةٍ ومرَّةٍ مِن الدَّعوة إلى اجتماعِهِم على قولِ مَن يُجرِّح ويُسقط ويُضلِّل ويَطعَن))، وقال في إحدى حواشي كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص١٤٧] -في أثناء دفاعه عن جمعية إحياء التراث-: ((فالطعن بهم -والحالة هذه- قد يكون طعناً بمَنْ زكَّاهم وبوَّأهم، نعم يخطئ الجميع لكن البحث في البدع والتبديع)).

وهذا هو عينه مسلك عدنان عرعور وأبي الحسن المأربي في قاعدة "نصحِّح ولا نجرَّح" أو "نصحِّح ولا نهدم" أو "تجوز التخطئة ويحرم الطعن"، وقد ردَّها كبار العلماء منهم الشيخ ابن عثيمين رحمه الله والشيخ عبدالله الغديان رحمه الله والشيخ أحمد النجمي رحمه الله والشيخ صالح الفوزان والشيخ عبدالمحسن العباد والشيخ ربيع والشيخ زيد المدخلي والشيخ عبيد الجابري





حفظهم الله وغيرهم من أهل العلم، وقال فيها الشيخ ابن عثيمين: ((هذه قواعد مداهنة)).

فنسبة هذا المسلك في (التعامل مع المخالف) إلى الأئمة الثلاثة باطل، وهو خلاف ما كانوا عليه، وقد بينتُ بطلان ذلك في مقال لي بعنوان: [قاعدة "التحذير من الأخطاء وعدم التعرض للأشخاص" بين حسن البنا وأفراخه من أهل التمييع]، وسيأتي ذكره في الرسالة الثالثة من هذا الكتاب.

ولو فرضنا صحة هذه النسبة لهؤلاء الأئمة الثلاثة، وكذا نسبة عدم مشروعية الهجر في هذا الزمان، فهذا لا يلزم منه أن يكون منهجاً ملزماً للسلفيين في هذا الزمان، لأنَّ "تجريح مَنْ يستحق ذلك" من باب البيان والنصيحة والتحذير، وكذا "هجر المظهرين للمنكرات والداعين إلى البدع"، شريعة ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع لا تعطَّل بقول عالم من العلماء ولا بقول جماعة منهم، وإنما الحجة في النص والإجماع والدليل المستنبط من ذلك، قال شيخ الإسلام رحمه الله في [المجموع ٢٦/ ٢٠٢-٢٠٣]: ((وليس لأحد أن يحتج بقول أحد في مسائل النزاع، وإنما الحجة: النص، والإجماع، ودليل مستنبط من ذلك تقرر مقدماته بالأدلة الشرعية؛ لا بأقوال بعض العلماء!؛ فإنَّ أقوال العلماء يحتج لها بالأدلة الشرعية لا يحتج بها على الأدلة الشرعية. ومَنْ تربى على مذهب قد تعوَّده واعتقد ما فيه وهو لا يحسن الأدلة الشرعية وتنازع العلماء لا يفرق بين ما جاء عن الرسول وتلقته الأمة بالقبول بحيث يجب الإيمان به وبين ما قاله بعض

العلماء ويتعسَّر أو يتعذَّر إقامة الحجة عليه!، ومَنْ كان لا يفرق بين هذا وهذا: لم يحسن أن يتكلم في العلم بكلام العلماء، وإنما هو من المقلدة الناقلين لأقوال غيرهم)).

فكيف إذا ثبت أنَّ غيرهم من كبار العلماء في زمانهم يقولون بالهجر والتبديع لمن يستحق؛ وهؤلاء الأئمة الثلاثة يثنون عليه وعلى ردوده؟!

وكيف ونحن نعلم أنَّ الأئمة المتقدمين من السلف الصالح كانوا يحذِّرون من أهل البدع ويدعون إلى هجرهم؛ ولو كانت الشوكة والقوة لغيرهم، كما كان الحال في فتنة خلق القرآن ودولة المعتزلة، وقد كان الإمام أحمد رحمه الله يحذِّر من رؤوس الجهمية والمعتزلة؟

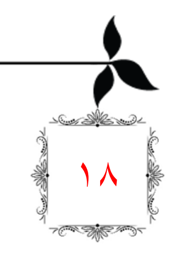
بل كيف ونحن نعلم -كما سيأتي بيانه في الوجه القادم- أنَّ هذه النسبة للأئمة الثلاثة لا تثبت عنهم؟!

الوجه الثالث: أنَّ نسبة عدم مشروعية الهجر في هذا الزمان إلى الأئمة الثلاثة غير صحيحة

لا بد أن نعلم أنَّ الهجر قد يكون من باب التأديب والزجر، وقد يكون من باب حفظ دين الناس والوقاية من شر المبتدعة.

والغرض من الهجر التأديبي أمران؛ **الأول**: في حق المهجورين؛ وهو من باب زجرهم وتأديبهم لعلهم يرجعون عن باطلهم كله أو يخف، **والثاني**: في حق





غيرهم؛ لينظروا إلى حال المهجور وما حصل له من مقاطعة وإذلال وتشريد فيرجعوا عن مثل حاله ويرتدعوا إنْ كان لهم نية في موافقته أو مشابهته ولو بعد حين.

وهذا الهجر التأديبي قد يتعلَّق بالمصلحة والمفسدة وجوداً وعدماً، وقد يعمل به في حال ومكان وزمان وقد لا يعمل به، وقد يعمل به جزئياً في معاملة أهل السطوة ممن لهم أنصار يُخشى من عدوانهم وفتنتهم أو ممن يراد معهم بذلك تأليف قلوبهم؛ كمجرد السلام عليهم أو أن يبتسم في وجههم ويلين لهم الكلام أو الزيارة العامة لهم في مناسبة معينة مع عدم اللقاء والمجالسة على سبيل المؤانسة، وقد يعمل به كلياً فلا يسلم عليه ولا يزوره في مناسبة ولا يعوده إذا مرض ولا يصلي على جنازته، ومعرفة ذلك وتقديره راجعة إلى أهل العلم المعروفين بسلامة المعتقد وسداد المنهج.

وأما الهجر المعروف بالوقائي فهو في كل حال وزمان ومكان؛ لأنَّ المقصود منه حفظ الدين، وهذا واجب على الإطلاق والدوام.

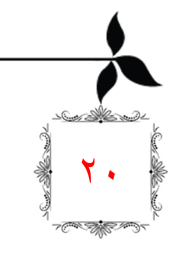
وقد فصَّل شيخ الإسلام رحمه الله ذلك كله في كلام مبسوط في [مجموع الفتاوى ٢٨/ ٢٠٣-٢١٠]، ومن ضمن ما قاله رحمه الله: ((وهذا الهجر يختلف باختلاف الهاجرين في قوتهم وضعفهم وقلتهم وكثرتهم، فإنَّ المقصود به: زجر المهجور وتأديبه، ورجوع العامة عن مثل حاله، فإن كانت المصلحة في ذلك راجحة بحيث يفضي هجره إلى ضعف الشر وخفته: كان مشروعاً، وإن كان لا




المهجور ولا غيره يرتدع بذلك بل يزيد الشر، والهاجر ضعيف، بحيث يكون مفسدة ذلك راجحة على مصلحته: لم يشرع الهجر؛ بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع من الهجر، والهجر لبعض الناس أنفع من التأليف؛ ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يتألف قوماً ويهجر آخرين، كما أنَّ الثلاثة الذين خُلِّفوا كانوا خيراً من أكثر المؤلفة قلوبهم، ولما كان أولئك سادة مطاعين في عشائرهم، فكانت المصلحة الدينية في تأليف قلوبهم، وهؤلاء كانوا مؤمنين، والمؤمنون سواهم كثير، فكان في هجرهم عز الدين، وتطهيرهم من ذنوبهم، وهذا كما أنَّ المشروع في العدو القتال تارة، والمهادنة تارة، وأخذ الجزية تارة، كل ذلك بحسب الأحوال والمصالح. وجواب الأئمة كأحمد وغيره في هذا الباب مبني على هذا الأصل، ولهذا كان يفرق بين الأماكن التي كثرت فيها البدع، كما كثر القدر في البصرة، والتجهم بخراسان، والتشيع بالكوفة، وبين ما ليس كذلك، ويفرق بين الأئمة المطاعين وغيرهم، وإذا عرف مقصود الشريعة سلك في حصوله أوصل الطرق إليه.

وإذا عرف هذا، فالهجرة الشرعية هي من الأعمال التي أمر الله بها ورسوله، فالطاعة لا بد أن تكون خالصة لله، وأن تكون موافقة لأمره، فتكون خالصة لله صواباً، فمن هجر لهوى نفسه أو هجر هجراً غير مأمور به كان خارجاً عن هذا، وما أكثر ما تفعل النفوس ما تهواه ظانة أنها تفعله طاعة لله.





والهجر لأجل حظ الإنسان لا يجوز أكثر من ثلاث كما جاء في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث؛ يلتقيان فيصد هذا ويصد هذا، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام"، فلم يرخِّص في هذا الهجر أكثر من ثلاث كما لم يرخص في إحداد غير الزوجة أكثر من ثلاث، وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "تفتح أبواب الجنة كل اثنين وخميس: فيغفر لكل عبد لا يشرك بالله شيئاً؛ إلا رجلا كان بينه وبين أخيه شحناء فيقال: انظروا هذين حتى يصطلحا"، فهذا الهجر لحق الإنسان حرام، وإنما رُخِّص في بعضه كما رُخِّص للزوج أن يهجر امرأته في المضجع إذا نشزت، وكما رخص في هجر الثلاث، فينبغي أن يُفرَّق بين الهجر لحق الله وبين الهجر لحق نفسه)).

وقد نقل الشيخ محمد بن عبداللطيف آل الشيخ رحمه الله في [الدرر السنية ٨/ ٤٤٣] كلام ابن تيمية هذا ثم عقَّب بعده: ((فانظر أيها المنصف بعين الإنصاف، واحذر التعصب والاعتساف، إلى ما قاله شيخ الإسلام من أنَّ في هجرهم عزاً للدين؛ هذا إذا كانوا مسلمين، لكنهم أصحاب معاص واقتراف لبعض الأوزار، فيجب هجرهم واعتزالهم حتى يقلعوا، وأما المشرك والمبتدع فلا نزاع في هجرهما، ولا خلاف فيه إلا عند مَنْ قلَّ حظه ونصيبه من العلم الموروث عن صفوة الرسل صلوات الله وسلامه عليه)).

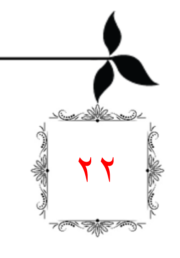




وقال شيخ الإسلام رحمه الله أيضاً في [المجموع ٢٨/ ٢٢٠-٢٢١]:

((فمن أظهر المنكر وجب عليه الإنكار، وأن يهجر ويذم على ذلك، فهذا معنى قولهم: "مَنْ ألقى جلباب الحياء فلا غيبة له"، بخلاف مَنْ كان مستتراً بذنبه مستخفياً فإنَّ هذا يستر عليه؛ لكن ينصح سراً، ويهجره مَنْ عرف حاله حتى يتوب، ويذكر أمره على وجه النصيحة. النوع الثاني: أن يستشار الرجل في مناكحته ومعاملته أو استشهاده ويعلم أنه لا يصلح لذلك؛ فينصحه مستشاره ببيان حاله كما ثبت في الصحيح: أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قالت له فاطمة بنت قيس: قد خطبني أبو جهم ومعاوية؟ فقال لها: "أما أبو جهم فرجل ضراب للنساء وأما معاوية فصعلوك لا مال له"، فبين النبي صلى الله عليه وسلم حال الخاطبين للمرأة، فهذا حجة لقول الحسن: "أترغبون عن ذكر الفاجر اذكروه بما فيه يحذره الناس"، فإنَّ النصح في الدين أعظم من النصح في الدنيا، فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم نصح المرأة في دنياها فالنصيحة في الدين أعظم. وإذا كان الرجل يترك الصلوات ويرتكب المنكرات وقد عاشره من يخاف أن يفسد دينه بُيِّنَ أمره له لتتقى معاشرته، وإذا كان مبتدعاً يدعو إلى عقائد تخالف الكتاب والسنة أو يسلك طريقاً يخالف الكتاب والسنة ويخاف أن يضل الرجل الناس بذلك بُيِّنَ أمره للناس ليتقوا ضلاله ويعلموا حاله؛ وهذا كله يجب أن يكون على وجه النصح وابتغاء وجه الله تعالى لا لهوى الشخص مع الإنسان؛ مثل أن يكون بينهما عداوة دنيوية أو تحاسد أو تباغض أو تنازع على الرئاسة فيتكلم بمساوئه





مظهراً للنصح وقصده في الباطن الغض من الشخص واستيفاؤه منه فهذا من عمل الشيطان، و"إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى"، بل يكون الناصح قصده أنَّ الله يصلح ذلك الشخص وأن يكفي المسلمين ضرره في دينهم ودنياهم، ويسلك في هذا المقصود أيسر الطرق التي تمكنه، ولا يجوز لأحد أن يحضر مجالس المنكر باختياره لغير ضرورة)).

وقال في [المجموع ١٥/ ٢٨٦]: ((المعصية إذا كانت ظاهرة: كانت عقوبتها ظاهرة كما في الأثر "من أذنب سراً فليتب سراً، ومن أذنب علانية فليتب علانية"، وليس من الستر الذي يحبه الله تعالى كما في الحديث "من ستر مسلماً ستره الله"؛ بل ذلك إذا ستر: كان ذلك إقراراً لمنكر ظاهر!، وفي الحديث: "إنَّ الخطيئة إذا خفيت لم تضر إلا صاحبها، وإذا أعلنت فلم تنكر ضرت العامة"، فإذا أعلنت أعلنت عقوبتها بحسب العدل الممكن.

ولهذا لم يكن للمعلن بالبدع والفجور غيبة، كما روي ذلك عن الحسن البصري وغيره، لأنه لما أعلن ذلك استحق عقوبة المسلمين له، وأدنى ذلك أن يذم عليه لينزجر ويكف الناس عنه وعن مخالطته، ولو لم يذم ويذكر لما فيه من الفجور والمعصية أو البدعة لاغتر به الناس، وربما حمل بعضهم على أن يرتكب ما هو عليه، ويزداد أيضاً هو جرأة وفجورا ومعاصٍ، فإذا ذكر بما فيه انكف وانكف غيره عن ذلك وعن صحبته ومخالطته؛ قال الحسن البصري: "أترغبون عن ذكر الفاجر أذكروه بما فيه كي يحذره الناس"، وقد روي مرفوعاً؛ والفجور:





اسم جامع لكل متجاهر بمعصية أو كلام قبيح يدل السامع له على فجور قلب قائله، ولهذا كان مستحقاً للهجر: إذا أعلن بدعة أو معصية أو فجوراً أو تهتكاً أو مخالطة لمن هذا حاله؛ بحيث لا يبالى بطعن الناس عليه، فإنَّ هجره نوع تعزير له، فإذا أعلن السيئات هجره، وإذا أسرَّ أسر هجره، إذ الهجرة هي الهجرة على السيئات، وهجرة السيئات: هجرة ما نهى الله عنه؛ كما قال تعالى: "والرجز فاهجر"، وقال تعالى: "واهجرهم هجراً جميلاً"، وقال: "وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذاً مثلهم")).

وقال رحمه الله [المجموع ٢٤/ ١٧٢-١٧٥]: ((وقد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إذا تنازعوا في الأمر اتبعوا أمر الله تعالى في قوله: "فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً". وكانوا يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة وربما اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية مع بقاء الألفة والعصمة وأخوة الدين، نعم مَنْ خالف الكتاب المستبين والسنة المستفيضة أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافاً لا يعذر فيه فهذا يعامل بما يعامل به أهل البدع، فعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قد خالفت ابن عباس وغيره من الصحابة في أنَّ محمداً صلى الله عليه وسلم رأى ربه وقالت: "مَنْ زعم أنَّ محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله تعالى الفرية"، وجمهور الأمة على قول ابن عباس؛ مع أنهم لا

يبدِّعون المانعين الذين وافقوا أم المؤمنين رضي الله عنها، وكذلك أنكرت أن يكون الأموات يسمعون دعاء الحي لما قيل لها: إنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ما أنتم بأسمع لما أقول منهم"، فقالت: إنما قال: "إنهم ليعلمون الآن أن ما قلت لهم حق"، ومع هذا فلا ريب أنَّ الموتى يسمعون خفق النعال كما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وما من رجل يمر بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام" صح ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى غير ذلك من الأحاديث، وأم المؤمنين تأوَّلت، والله يرضى عنها، وكذلك معاوية نقل عنه في أمر المعراج أنه قال: "إنما كان بروحه"، والناس على خلاف معاوية رضي الله عنه، ومثل هذا كثير. وأما الاختلاف في الأحكام فأكثر من أن ينضبط، ولو كان كلما اختلف مسلمان في شيء تهاجرا لم يبق بين المسلمين عصمة ولا أخوة، ولقد كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما سيدا المسلمين يتنازعان في أشياء لا يقصدان إلا الخير، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه يوم بني قريظة: "لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة"، فأدركتهم العصر في الطريق، فقال قوم: لا نصلي إلا في بني قريظة، وفاتتهم العصر، وقال قوم: لم يرد منا تأخير الصلاة، فصلوا في الطريق، فلم يعب واحداً من الطائفتين، أخرجاه في الصحيحين من حديث ابن عمر، وهذا وإن كان في الأحكام فما لم يكن من الأصول المهمة فهو ملحق بالأحكام، وقد قال صلى الله عليه وسلم: "ألا أنبئكم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة والأمر



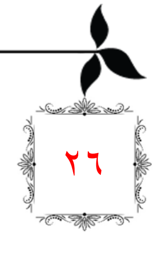


بالمعروف والنهي عن المنكر؟" قالوا: بلى يا رسول الله، قال: "إصلاح ذات البين، فإنَّ فساد ذات البين هي الحالقة، لا أقول تحلق الشعر ولكن تحلق الدين" رواه أبو داود من حديث الزبير بن العوام رضي الله عنه، وصح عنه أنه قال: "لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، يلتقيان فيصد هذا ويصد هذا، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام".

نعم صحَّ عنه أنه هجر كعب بن مالك وصاحبيه رضي الله عنهم لما تخلفوا عن غزوة تبوك وظهرت معصيتهم وخيف عليهم النفاق، فهجرهم، وأمر المسلمين بهجرهم، حتى أمرهم باعتزال أزواجهم من غير طلاق خمسين ليلة إلى أن نزلت توبتهم من السماء، وكذلك أمر عمر رضي الله عنه المسلمين بهجر صبيغ بن عسل التميمي لما رآه من الذين يتبعون ما تشابه من الكتاب إلى أن مضى عليه حول وتبين صدقه في التوبة فأمر المسلمين بمراجعته.

فبهذا ونحوه رأى المسلمون أن يهجروا من ظهرت عليه علامات الزيغ من المظهرين للبدع الداعين إليها والمظهرين للكبائر، فأما مَنْ كان مستتراً بمعصية أو مسراً لبدعة غير مكفِّرة فإنَّ هذا لا يهجر، وإنما يهجر الداعي إلى البدعة؛ إذ الهجر نوع من العقوبة، وإنما يعاقب من أظهر المعصية قولاً أو عملاً.

وأما مَنْ أظهر لنا خيراً، فإنا نقبل علانيته ونكل سريرته إلى الله تعالى، فإنَّ غايته أن يكون بمنزلة المنافقين الذين كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل علانيتهم ويكل سرائرهم إلى الله لما جاءوا إليه عام تبوك يحلفون ويعتذرون،

ولهذا كان الإمام أحمد وأكثر من قبله وبعده من الأئمة كمالك وغيره لا يقبلون رواية الداعي إلى بدعة ولا يجالسونه بخلاف الساكت، وقد أخرج أصحاب الصحيح عن جماعات ممن رمي ببدعة من الساكتين، ولم يخرجوا عن الدعاة إلى البدع، والذي أوجب هذا الكلام أنَّ وفدكم حدثونا بأشياء من الفرقة والاختلاف بينكم حتى ذكروا أنَّ الأمر آل إلى قريب المقاتلة، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم)).

أقول:

إذا عرفنا هذا، فإنَّ دعوى أنَّ الأئمة الثلاثة (الشيخ الألباني والشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين) رحمهم الله تعالى لا يرون هجر المبتدعة في هذا الزمان دعوى باطلة أو أدنى أحوالها نسبة غير دقيقة، بل هؤلاء الأئمة غير مخالفين لمنهج السلف في مسألة هجر المبتدعة على ما فصَّله شيخ الإسلام رحمه الله كما تقدَّم؛ وإليكم أيها المنصفون ما يدل على ذلك:

١- قول الإمام الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله:

سُئل سماحة الشيخ ابن باز رحمه الله كما في [مجلة الفرقان، العدد/ ١٠٠ في ربيع الثاني ١٤١٩هـ]: هل يجوز مجالسة أهل البدع في دروسهم ومشاركتهم؟

فكان جوابه: **((**لا يجوز مجالستهم، ولا اتخاذهم أصحاباً، ويجب الإنكار عليهم وتحذيرهم من البدع، نسأل الله العافية**))**.



وسُئل رحمه الله كما في [فتاوى نور على الدرب/ السؤال السادس عشر من الشريط رقم ٨٢]: متى تجوز مقاطعة المبتدع؟ ومتى يجوز البغض في الله؟ وهل تؤثِّر المقاطعة في هذا العصر؟!

فكان جوابه: ((المؤمن ينظر في هذه المقامات بنظر الإيمان ونظر الشرع، ونظر التجرد من الهوى، فإذا كان هجره للمبتدع وبعده عنه لا يترتب عليه شر أعظم، فإنَّ هجره حق، وأقل أحواله أن يكون سنة، وهكذا من أعلن المعاصي وأظهرها، أقل أحواله أنَّ هجره سنة.

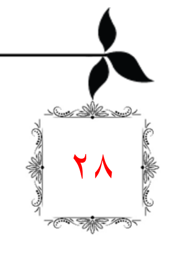
فإنْ كان عدم الهجر أصلح؛ لأنه يرى أنَّ دعوة هؤلاء المبتدعين وإرشادهم إلى السنة وتعليمهم ما أوجب الله عليهم، أنَّ ذلك يؤثِّر فيهم وأنه يفيدهم، فلا يعجِّل في الهجر، ومع ذلك يبغضهم في الله، كما يبغض الكافر في الله، ويبغض العصاة في الله، على قدر معاصيهم وعلى قدر البدعة، وبغض الكافر أشد، وبغض المبتدع على قدر بدعته، إذا كانت بدعته غير مكفرة، على قدرها، وبغض العاصي على قدر معصيته، ويحبه في الله على قدر إسلامه، أما الهجر ففيه تفصيل يقول ابن عبد القوي رحمه الله، في قصيدته المشهورة:

وهجران من أبدى المعاصي سنة ... وقد قيل إن يردعه أوجب وآكد

وقيل على الإطلاق ما دام معلناً ... ولاقه بوجه مكفهر ملبد

وقيل على الإطلاق؛ يعني يجب الهجر مطلقاً، فالحاصل: أنَّ الأرجح والأولى النظر في المصلحة، فالنبي صلى الله عليه وسلم هجر قوماً، وترك آخرين





لم يهجرهم، مراعاة للمصلحة الشرعية الإسلامية، فهجر كعب بن مالك وصاحبيه رضي الله عنهم لما تخلَّفوا عن غزوة تبوك بغير عذر هجرهم خمسين ليلة فتابوا فتاب الله عليهم، ولم يهجر عبدالله بن أبي بن سلول وجماعة من المتهمين بالنفاق لأسباب شرعية اقتضت ذلك، فالمؤمن ينظر في الأصلح، وهذا لا ينافي بغض الكافر في الله، وبغض المبتدع في الله، وبغض العاصي في الله، ومحبة المسلم في الله، ومحبة العاصي على قدر إسلامه، ومحبة المبتدع الذي لم يعلن بدعته على قدر ما معه من الإسلام، لا ينافي ذلك.

أما هجرهم فينظر للمصلحة:

- فإذا كان هجرهم يرجى فيه خير لهم، ويرجى أن يتوبوا من البدعة ومن المعصية، فإنَّ السنة الهجر، وقد أوجب ذلك جمع من أهل العلم، قالوا: يجب.

- وإن كان هجرهم وتركه سواء، لا يترتب عليه لا شر ولا خير فهجرهم أولى أيضاً، إظهاراً لأمر مشروع، وإبانة لما يجب من إظهار إنكار المنكر، هجره بأي حال أولى وأسلم، وحتى يعلم الناس خطأهم وغلطهم.

- الحالة الثالثة: أن يكون هجرهم يترتب عليه مفسدة وشر أكبر، فإنه لا يهجرهم في هذه الحالة، إذا كان هذا المبتدع إذا هجر زاد شره على الناس وانطلق في الدعوة إلى البدعة، وزادت بدعه وشروره، واستغل الهجر في دعوة الناس إلى الباطل، فإنه لا يهجر بل يناقش ويحذَّر الناس منه، ولا يكون الناس عنه بعيدين، حتى يراقبوا عمله وحتى يمنعوه من التوسع في بدعته، وحتى يحذِّروا الناس



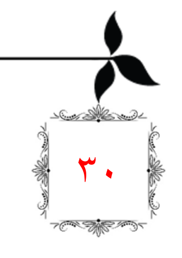


منه، وحتى يكرروا عليه الدعوة، لعل الله يهديه حتى يسلم الناس من شره، وهكذا العاصي المعلن، إذا كان تركه وهجره قد يفضي إلى انتشار شره، وتوسع شره وتسلطه على الناس، فإنه لا يهجر بل يناقش دائماً وينكر عليه دائماً ويحذِّر الناس من شره دائماً، حتى يسلم الناس من شره، وحتى لا تقع الفتن بمعصيته)).

وسُئل أيضاً [السؤال السابع عشر/ من الشريط رقم ١٨٥]: بم تنصحوننا في كيفية التعامل مع المبتدعة الذين نراهم ونتكلم معهم، ونتعامل معهم كل يوم؟

فأجاب رحمه الله بقوله: ((الواجب هجرهم على بدعتهم، إذا أظهروا البدعة فالواجب هجرهم بعد النصيحة والتوجيه، فإنَّ المسلم ينصح أخاه، ويحذِّرهم مما حرم الله عليهم من البدع والمعاصي الظاهرة؛ فإن تاب وإلا استحق أن يهجر ولا يعامل، لعله يتوب، لعله يندم، لعله يرجع إلى الصواب، إلا إذا كان الهجر يترتب عليه ما لا تحمد عقباه؛ فإنه يتركه، إذا كان تركه أصلح في الدين، وأكثر للخير وأقرب إلى النجاح، فإنه لا يهجره، بل يداوم على نصحه وتحذيره من الباطل، ولا يهجره، قد يهديه الله بسبب ذلك، فالمؤمن كالطبيب إذا رأى العلاج نافعاً فعله، وإذا رآه ليس بنافع تركه، فالهجر من باب العلاج، فإن كان الهجر يؤثر خيراً وينفع هجر، وكان ذلك من باب العلاج، لعله يتوب ولعله يرجع عن الخطأ، إذا رأى من إخوانه أنهم يهجرونه، أما إن كان الهجر يسبب





مزيداً من الشر، وكثرة أهل الشر وتعاونهم، فإنه لا يهجر ولكن يديم النصح له، والتوجيه وإظهار الكراهة لما عمل، ويبين له عدم موافقته على باطله، ولكن يستمر في النصيحة والتوجيه)).

٢- قول الإمام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى:

تكلَّم الشيخ الألباني رحمه الله تعالى في أحد مجالسه ضمن [سلسلة الهدى والنور/ شريط (٩٥)] عن الهجر وأنواعه، فبيِّن رحمه الله الهجر من أجل الدنيا، ثم تكلَّم عن هجر المخالفين للشرع المعلنين لهذه المخالفات، وأنه من باب الزجر والتأديب والتربية، وسرد قصة الثلاثة الذين خُلِّفوا، ثم قال في [الدقيقة (٢٥:٤٣)]: ((فالشاهد: هذه المقاطعة جائزة، وهي داخلة في مبدأ الحب في الله والبغض في الله؛ لكن هذا الشيء مع الأسف اليوم أصبح في خبر كان!، نادراً جداً جداً أن تجد أحداً يقاطع المسلم لأنه انحرف عن الطريق!، لكنه يقاطعه لسبب مادي من الأسباب التي سبق الإشارة إلى بعضها!!.

هذا النوع من المهاجرة لله، فهو مأجور عليه صاحبه، وهو غير مأزور، وهذا الذي نحن الآن اليوم بحاجة إليه!!.

وأما المهاجرة في الدنيا؛ فهذا حرام لا يجوز إلا بمقدار ثلاثة أيام فقط، فإذا استمر في ذلك فهو حرام، والأمر كما قال عليه السلام في الحديث السابق: "وخيرهما الذي يبدأ بالسلام"، هذا هو جواب ما سألته إن شاء الله)).

٣- قول الإمام الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى:

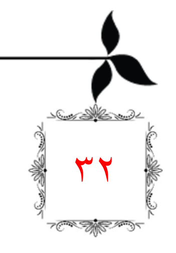
قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى في شرحه [لمعة الاعتقاد ص١٥٩]:

((هجران أهل البدع: الهجران مصدر هجر، وهو لغة: الترك. والمراد بهجران أهل البدع: الابتعاد عنهم، وترك محبتهم، وموالاتهم، والسلام عليهم، وزيارتهم، وعيادتهم، ونحو ذلك. وهجران أهل البدع واجب؛ لقوله تعالى: "لا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَه"، ولأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم هجر كعب بن مالك وصاحبيه حين تخلفوا عن غزوة تبوك.

لكن إنْ كان في مجالستهم مصلحة لتبيين الحق لهم وتحذيرهم من البدعة فلا بأس بذلك، وربما يكون ذلك مطلوباً؛ لقوله تعالى: "ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ"، وهذا قد يكون بالمجالسة والمشافهة، وقد يكون بالمراسلة والمكاتبة، ومن هجر أهل البدع: ترك النظر في كتبهم خوفاً من الفتنة بها، أو ترويجها بين الناس، فالابتعاد عن مواطن الضلال واجب لقوله صلى الله عليه وسلم في الدجال: "مَنْ سمع به فلينأ عنه، فوالله إنَّ الرجل ليأتيه وهو يحسب أنه مؤمن فيتبعه مما يبعث به من الشبهات" رواه أبو داود، قال الألباني: وإسناده صحيح.

لكن إنْ كان الغرض من النظر في كتبهم معرفة بدعتهم للرد عليها فلا بأس بذلك لمن كان عنده من العقيدة الصحيحة ما يتحصن به، وكان قادراً على





الرد عليهم، بل ربما كان واجباً؛ لأنَّ رد البدعة واجب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)).

وسُئل رحمه الله كما في [لقاء الباب المفتوح سؤال رقم ١٣٤٧]: إذا كان هناك رجل عليه بعض الملاحظات سواء كانت في العقيدة أو في غيرها، وفيه خير كثير، ما هو ضابط التعامل معه والاستفادة منه؛ إذا كان صاحب قلم سيال أو منصب مرموق أو لديه من الطاقات ما ليس عند غيره؟

فكان جوابه: ((إذا كان هذا الرجل مجاهرًا بما عنده من البدعة، فإنه لا ينبغي للإنسان أن يتعامل معه وأن يتردد عليه؛ لأنه وإنْ كان لا يتأثَّر به فقد يغترَّ به غيره، بمعنى أنَّ الناس ينخدعون ويظنون أنَّ هذا المبتدع على حق، والذي ينبغي: أن لا يتردد الإنسان على أهل البدع مهما استفاد منهم مالياً أو علمياً لما في ذلك من التغرير بالآخرين)).

أقول:

فهذا كلام هؤلاء الأئمة الثلاثة في مسألة الهجر، وهو ظاهر جداً أنهم على سبيل السلف الصالح وعلى ما ذكره شيخ الإسلام رحمه الله من قول فصل.

ومع هذا فلا زال البعض ينسب إليهم القول بعدم مشروعية الهجر في هذا الزمان!، وقد لاحظ القارئ أنَّ أحد الأسئلة المطروحة على الشيخ ابن باز رحمه الله كان مقيداً بـــ "وهل تؤثِّر المقاطعة في هذا العصر"، كما لاحظ القارئ أنَّ

الشيخ الألباني رحمه الله يتأسَّف من ندرة الهجر الديني في هذا الزمان، وأننا بحاجة له.

فأين هذا مما ينسب إليهم؟!

وهل عرف المقلِّدون لهؤلاء المدَّعين حقيقة هذه الدعوى؟!

نسأل الله أن يتبين لهم ذلك.

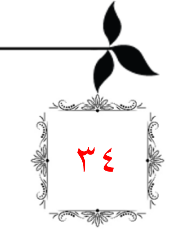
الجواب عن استدلالال البعض بكلمة الشيخ الألباني: لا أرى الهجر في هذا الزمان

لعلَّ قائلاً متعجِّلاً مستدركاً يقول: لكنَّ الشيخ الألباني رحمه الله تعالى عنده كلمة مسجَّلة بصوته يُصرِّح فيها بأنه لا يرى الهجر في هذا الزمان؟!

والجواب عن ذلك من جهتين:

الجهة الأولى: أنَّ من عادة أهل الزيغ أنهم يتبعون المتشابه من الكلام أو المجمل من القول أو يتتبعون رخص العلماء أو اجتهاداتهم التي أخطأوا فيها وزلّوا أو انفردوا بها وشذُّوا، والله تعالى يقول: ((فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ))، والنبي صلى الله عليه وسلَّم حذَّرنا من هؤلاء كما تقدَّم في الوجه الأول من هذا الرسالة، وقد أخرج الدارمي عن زياد بن حدير قال: قال لي عمر: هل تعرف ما يهدم الإسلام؟ قال: قلتُ: لا، قال: "يهدمه زلة العالم، وجدال المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين"،





وأخرج أبو داود عن معاذ رضي الله عنه: ((وأُحذِّركم زيغة الحكيم، فإنَّ الشيطان قد يقول كلمة الضلالة على لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق)) فقال له أحد أصحابه: ما يدريني رحمك الله أنَّ الحكيم قد يقول كلمة الضلالة، وأنَّ المنافق قد يقول كلمة الحق؟ قال: ((بلى اجتنب من كلام الحكيم المشتهرات التي يقال لها ما هذه؟! ولا يثنينك ذلك عنه فإنه لعله أن يُراجِع، وتلقَّ الحقَّ إذا سمعته فإنَّ على الحق نوراً))، وفي رواية: ((في هذا المشبهات)) مكان المشتهرات، وفي رواية: ((بلى ما تشابه عليك من قول الحكيم حتى تقول ما أراد بهذه الكلمة؟!))، ونقل الحافظ ابن عبد البر رحمه الله في [بيان العلم وفضله ص٣٦٠] قول سليمان التيمي رحمه الله: ((لو أخذتَ برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله)) ثم قال: ((هذا إجماع لا أعلم فيه خلافاً)).

وروى الحافظ البيهقي رحمه الله في [السنن الكبرى ١٠/ ٣٥٦] بإسناده عن إسماعيل القاضي أنه قال: ((دخلتُ على المعتضد بالله، فدفع إليَّ كتاباً، فنظرتُ فيه، فإذا قد جمع له من الرُّخص من زلل العلماء!، وما احتجَّ به كل واحد منهم!، فقلتُ: مصنِّفُ هذا زنديق!، فقال: ألم تصح هذه الأحاديث؟! قلتُ: الأحاديث على ما رويت؛ ولكن مَنْ أباح المسكِر النبيذ لم يبح المتعة!، ومَنْ أباح المتعة لم يبح المسكِر!، وما مَنْ عالم إلا وله زلَّة!، ومن أخذ بكل زلل العلماء ذهب دينه!، فأمر المعتضد بإحراق ذلك الكتاب)).




وبعض الناس اليوم حاله كحال صاحب هذا الكتاب يتتبع رخص العلماء وزلاتهم!، ويحاول أن يجعل من ذلك منهجاً يدعو إليه، فتجده في مسألة كذا يقول بقول الشيخ الفلاني، وفي مسألة أخرى يقول بقول شيخ آخر، وهكذا بحسب ما يهوى من الآراء وما يشتهي من المذاهب من غير بينة ولا النظر في الأدلة، حتى يجمع الشرَّ كلَّه ويرق دينه كما قال الحافظ الذهبي رحمه الله في [السير ٨/ ٨١]: ((ومَنْ يتبع رخص المذاهب وزلات المجتهدين فقد رقَّ دينه))، وقد قيل قديماً: ((مَنْ تتبع الرخص فقد تزندق))!، ونُقل عن أحد المتزندقة أنه قال:

(الشافعي من الأئمة قائل........... اللعب بالشطرنج غير حـرام

وأبو حنيفة قال وهو مصدق .... في كل ما يروي من الأحكام

شرب المثلث والمربع جائز .... فاشرب على أمنٍ من الآثـام

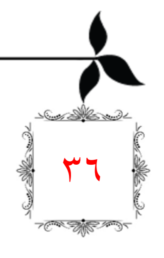
وأباح مالكٌ الفقاح .... تكرماً في بطن جارية وظهر غـلام

والحبرُ أحمد حلَّ جلدَ عُميرة.......... وبذاك يستغنى عن الأرحـام

فازنِ ولط واشرب وقامر......... واحتجج في كل مسألة بقول إمام)

فالواجب على المسلم الصادق أن لا يتبع العالم في زلته مع حفظ مكانته في النفوس، قال شيخ الإسلام رحمه الله في [الفتاوى الكبرى: ٦/ ٩٣]: ((إنَّ الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة وهو من الإسلام





وأهله بمكانة عليا، قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور بل مأجور لا يجوز أن يتبع فيها!، مع بقاء مكانته ومنزلته في قلوب المؤمنين)).

وقد قال الشيخ الألباني رحمه الله في [رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار ص٤٧]: ((لقد خرجتُ من دراستي لهذه الرسالة النافعة للأمير الصنعاني رحمه الله تعالى بالعبر الآتية: الأولى: أنني ازددت إيماناً ويقيناً بالقول المأثور عن جمع من الأئمة: "ما منا من أحد إلا رَدَّ ورد عليه إلا النبي صلى الله عليه وسلم"، فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية زلَّت به القدم فقال قولاً لم يسبق إليه ولا قام الدليل عليه!، ومن هنا قالوا: "زلة العالِم زلة العالَم"، فلو أننا كنا مبتلين بتقليده كما ابتلي كل مقلِّد بتقليد إمامه لزللنا بزلته؛ ولذلك قالوا: "الحق لا يعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف الرجال"، فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله)).

الجهة الثانية: أنَّ الشيخ الألباني رحمه الله تعالى تقدَّم كلامه في مشروعية الهجر، وفيه أنه يتأسَّف على عدم تطبيق هجران المنحرفين عن الحق في هذا الزمان، فنحن بين أمرين لا ثالث لهما:

إما أن نقول: أنَّ الشيخ الألباني قد تناقض!، أو نضرب كلامه بعضه ببعض!، أو نأخذ بعضه بحسب ما نهوى ونعرض عن الآخر!.

وإما أن نقول: أنَّ الهجر الذي لم يره الشيخ الألباني رحمه الله في هذا الزمان هو في حالات خاصة، كالهجر من باب الزجر والتعزير، أو هجر المبتدع المستتر

غير الداعي لبدعته، أو الهجر في أمكنة لم تظهر فيها السنة وتقوم بها الحجة على العباد لكثرة أهل الباطل فيها وظهورهم وقوتهم وقلة أهل الحق وخفائهم وقهرهم وضعفهم، أو يرى الشيخ رحمه الله عدم الابتداء والمسارعة في تطبيق مبدأ الهجر في هذا الزمان على كل مَنْ ظهرت له مخالفة، بل لا بد من الصبر على مناصحة المخالِف، فإذا أيس منه بعد تكرار المحاولة والصبر عليه فيطبِّق حينئذ معه الهجر.

ولهذا نجد أنَّ الشيخ الألباني رحمه الله قد هجر أناساً معينين، وماتوا -أو مات هو- ولم يرجع أحد منهم، فلو كان الهجر ممنوعاً مطلقاً في هذا الزمان لكان الشيخ رحمه الله من أول المخالفين له!.

وإليكم بيان ذلك:

قال الشيخ الألباني رحمه الله في شريط [الرد على الأحباش/ الوجه الثاني/ الشريط ٩٠]: ((فمن كان عالماً بالخير والشر كحذيفة بن اليمان، وكان بالتالي في هذا الزمان عارفاً بالسنة فيتبعها ويحض الناس عليها وعالماً بالبدعة فيجتنبها ويحذِّر الناس منها، هذا الشخص هو الذي يجوز له أن يجادل أهل البدعة أو المبتدعة، أما كما يفعل بعض إخواننا الذين لم يؤتوا من العلم إلا حظاً قليلاً، ثم يدخلون في مجادلة مَنْ هم أقوى منهم علماً ولو كان هذا العلم مشوباً بكثير من البدعة أو علم الكلام كما قلنا آنفاً؛ فهؤلاء ننصحهم أن ينطووا على أنفسهم، بأن يعتزلوا المبتدعة، وأن لا يجادلوهم، لأنهم سيتأثرون بشبهاتهم كمثل السؤال

الذي سمعتم في أول الجلسة وسمعتم الرد عليه، أنهم يصغون إلى كل ناعق، وإلى كل صائح، فتتعلق الشبهة في ذهن السامع، ثم هات حتى يتيسَّر له عالم يتمكن من إزالة هذه الشبهة من نفسه، لذلك تكاثرت النصوص من سلفنا الصالح من العلماء كمالك وأحمد وغيرهم أنهم كانوا يحذِّرون الناس من الجلوس مع أهل البدعة؛ بل كانوا يأمروهم بمقاطعتهم خشية أن يتسرَّب شيء من شبهاتهم إلى نفوسهم)).

وسئل رحمه الله السؤال الآتي: هل صحيح ما نسمعه من أنَّ هجر المبتدعة في هذا الزمان لا يطبق؟

فأجاب رحمه الله بقوله: ((هو يريد أن يقول لا يحسن أن يُطبق، أما هل صحيح لا يُطبق؟، ولا يُطبق، لأنَّ المبتدعة والفسَّاق والفجَّار هم الغالبون، لكن هو يريد أن يقول: لا يحسن أن يطبق، وهو كأنه السائل يعنيني أَوَّل ما يعنيني، أقول: نعم هو كذلك؛ لا يَحسُن أن يُطَبَّق، وقد قلتُ هذا صراحة آنفاً، حينما ضَرَبْتُ المثـل الشامي "أنتَ مْسَكِّر وأنا مبطِّل"، نعم، اتفضل.

السائل: لكن؛ مثلاً يعني إذا وُجِدَت بيئة والغالب في هذه البيئة أهل السنَّة مثلاً، ثم وجد بعض النَّوَابِت ابتدعوا في دين الله عزَّ وجل، فهنا يُطبق أم لا يطبق؟

قال الشيخ: وجدت فيها الجماعة نَفسهُم؟



السائل: في نفس هذه البيئة التي يَسُودُها يعني الحق، وظهر الباطل وظهرت البدع، في هذه الحالة ما قولكم؟

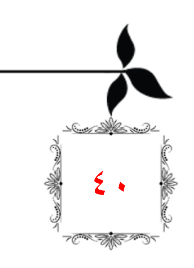
قال الشيخ رحمه الله: يجب هنا استعمال الحكمة، هذه الفئة الظاهرة القوية هل إذا قاطعت الفئة المنحرفة عن الجماعة -يعود الكلام السابق- هل ذلك ينفع الطائفة المتمسِّكة بالحق أم يضرها؟ هذا من جهتهم.

ثم هل ينفع المقاطَعين والمهجورين من الطائفة المنصورة أم يَضرُّهم؟ هذا سبق جوابُه في ذلك.

يعني لا ينبغي أن نأخذ هذه الأمور بالحماس وبالعاطفة، إنَّما بالرَّويَّة والأناة والحكمة، إنَّا نحن هنا مثلاً، شذ واحد من هؤلاء، خالف الجماعة، آه يا غيرة الله هذا قاطعوه!، لا، ترفَّقوا به، انصحوه، أُرشدوه، صاحِبوه مُدَّة فإذا يُؤِسَ منه أَولاً، ثمَّ خُشِيَ أنْ تسريَ عدواه إلى زيد وبكر ثانياً، حينئذٍ يُقاطَع إذا غَلبَ على الرَّأي أنَّ المقاطعة هي العلاج، وكما يُقال: آخر الدَّواء الكَيّ)).

وقد ناقش الشيخ الألباني رحمه الله في [السلسلة الصحيحة ٦/ ٦ حديث ((٢٥٠٧))] محمد نسيب الرفاعي في دعواه "عصمة نساء النبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته وذريته من الوقوع في الفاحشة كعصمة الأنبياء" وأنَّ الصحيح أنهن معصومات بمعنى عدم وقوعهن في الفاحشة شرعاً وواقعاً لا عدم إمكانية هذا الأمر في نفسه كما هو الحال في عصمة الأنبياء، ثم لما رأه أصرَّ على رأيه وظلمه لخصمه قال الشيخ رحمه الله: ((فلما تيقنتُ إصراره على رأيه وتقوّله عليه،





وهو يعرف نزاهته وإخلاصه قرابة ثلاثين سنة، أعلنتُ مقاطعته حتى يعود إلى رشده، فكان كلما لقيني وهشَّ إليَّ وبشَّ أعرضتُ عنه، ويحكي للناس شاكياً إعراضي عنه، متجاهلاً فعلته، وأكثر الناس لا يعلمون بها، في الوقت الذي يتظاهر فيه بمدحي والثناء عليَّ وأنه تلميذي، إلى أن فوجئت به في منزل أحد السلفيين في عمان في دعوة غداء في منتصف جمادى الأولى لسنة "١٣٩٦" فسارع إلى استقبالي كعادته، فأعرضت عنه كعادتي، وعلى المائدة حاول أن يستدرجني إلى مكالمته بسؤاله إياي عن بعض الشخصيات العلمية التي لقيتُها في سفري إلى المغرب، وكنتُ حديثَ عهد بالرجوع منه، فقلتُ له: لا كلام بيني وبينك حتى تنهي مشكلتك!، قال: أي مشكلة؟ قلتُ: أنت أدرى بها، فلم يستطع أن يكمل طعامه. فقصصتُ على الإخوان الحاضرين قصته، وتعصبه لرأيه، وظلمه لأخيه المخالِف له، واقترحتُ عقد جلسة خاصة ليسمعوا من الطرفين، وكان ذلك بعد يومين من ذلك اللقاء، فبعد أن انصرف الناسُ جميعاً من الندوة التي كنت عقدتها في دار أحدهم في جبل النصر، وبقي بعض الخاصة من الإخوان، بدأ النقاش، فإذا بهم يسمعون منه كلاماً عجباً، وتناقضاً غريباً، فهو من جهة يشكوني إليهم لمقاطعتي إياه، وأنه يهشّ إليّ ويبشّ، ويتفاخر في المجلس بأني شيخه، ومن جهة أخرى لما يجري البحث العلمي بيني وبينه يصرح بتضليلي أيضاً وبمقاطعتي!، فيقول له الإخوان: كيف هذا؟ وأنت تشكو مقاطعته إياك!، فلا يجيب على سؤالهم، وإنما يخوض في جانب آخر من الموضوع. وباختصار فقد



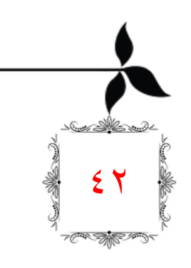
انكشف للحاضرين إعجابه برأيه وإصراره عليه، وتعدِّيه على مَنْ يزعم أنه شيخه وجزمه بضلاله، والله المستعان. فإذا قيل له: رأيك هذا هو وحي السماء، ألا يمكن أن يكون خطأ؟ قال: بلى، فإذا قيل له: فكيف تجزم بضلال مخالفك مع احتمال أن يكون الصواب معه؟ لم يحر جواباً، وإنما يعود ليجادل بصوت مرتفع، فإذا ذكِّر بذلك؛ قال: عدم المؤاخذة لقد قلتُ لكم: هذه عادتي؛ فلا تؤاخذوني)).

وبدَّعه الشيخ رحمه الله لأجل هذه المسألة الدقيقة في موضع آخر فقال [السلسلة ٤/ ٤٠٣ حديث (١٩٠٤)]: ((ففيهما ردٌّ قاطع على مَنْ ابتدع القول بعصمة زوجاته صلى الله عليه وسلم محتجاً بمثل قوله تعالى فيهن: "إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت و يطهركم تطهيراً" جاهلاً أو متجاهلاً أنَّ الإرادة في الآية ليست الإرادة الكونية التي تستلزم وقوع المراد، وإنما هي الإرادة الشرعية المتضمنة للمحبة والرضا، وإلا لكانت الآية حجة للشيعة في استدلالهم بها على عصمة أئمة أهل البيت وعلى رأسهم علي رضي الله عنه، و هذا مما غفل عنه ذلك المبتدع مع أنه يدَّعي أنه سلفي!)).

وسُئل رحمه الله تعالى: ما هو التفصيل في هجر المبتدع؟ هل يهجر على الإطلاق أم لا؟

فأجاب بقوله: ((لا شك أنَّ هجر المسلم الصالح للمبتدع بل وللعاصي له أصل في السنة؛ وذلك من البغض في الله، ولكن يجب أن نراعي في ذلك مصلحة





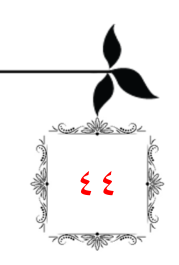
المهجور في الله تبارك وتعالى، فإذا كان يغلب على ظن الهاجر لمن يستحق الهجر من مبتدع أو عاص إذا ترتب من وراء الهجر إصلاحاً له فيجوز هجره، أما إذا كان يترتب من وراءه أن يزداد المهجور طغياناً وضلالاً وفراراً عن مصاحبة الأخيار فيكون مصيبة الهجر والحالة هذه لا تعود عليه إلا بالشر.

فلذلك فأنا انصح -وأعرف هذا من تجربتي- أننا إذا رأينا مبتدعاً يعيش بين ظهرانينا أو فاسقاً يعصي ربنا ألا يبادر إلى هجره؛ لأنَّ هذا الهجر سوف يكون بالنسبة له كالكلام الذي ينقل من العامة عندنا في دمشق الشام: زعموا أنَّ رجلاً فاسقاً تاركاً للصلاة تاب وأراد أن يصلي وذهب إلى المسجد لأول مرة فوجده مغلقاً فقال: أنت مسكر وأنا مبطل؛ هذا الفاسق أو هذا المبتدع إذا قيل: هجرتك في الله يقابل هذا الهجر بكل فرح وسرور؛ لأنه لا يرغب في رؤية هذه الوجوه، فالقصد يجب أن يكون المسلم الهاجر حكيماً يزن الأمور بميزان العقل والشرع، هل هذا الإنسان ينفعه أم يضره؟ لأنَّ المقصود من الهجر تربية، فإذا كان يغلب على الظن أنَّ الهجر يزيده ضلالاً وفسقاً وفجوراً حينئذ نتلطف معه كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع ذاك الرجل كان رئيساً لقبيلة، بينما جاء يستأذن في الدخول على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال عليه الصلاة والسلام: "ائذنوا له بئس أخو العشيرة هو"، فلما دخل وجلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم هش وبش وكانت السيدة عائشة تراقب ذلك بدقة فلما خرج من عند الرسول صلى الله عليه وسلم قالت: يا رسول الله لما استأذن الرجل قلت:

"بئس أخو العشيرة هو" فلما دخل هشثت له وبشثت؟! فقال: "أي عائشة إنَّ شر الناس من يتقيهم الناس مخافة شرهم"، فالرسول صلى الله عليه وآله وسلم أشار أنَّ هذا الرجل شرير، وقال أهل العلم وشراح الحديث إنه كان رئيس قبيلة وتحته أفراد ضعفاء من المؤمنين فترفق به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولم يثر حفيظته بمصارحته إياه، بأنه قد يظلم ويطغى على بعض أصحابه، فعامله بالرفق واللين، كما جاء في السيدة عائشة نفسها رضي الله عنها أنها قالت قال رسول الله صلى اله عليه وآله وسلم: "يا عائشة، ما كان الرفق في شيء إلا زانه وما كان العنف في شيء إلا شانه"، فالمبتدع أو العاصي الجاهل بمعصيته في هذا الزمان باعتقادي لا يصلح مقاطعته وهجره؛ لأنَّ الغالب على الناس أنهم ليسوا من أهل الخير وأنهم لا يتعاونون مع الذي يهجره ولو لله، فسيجد من يصاحبه ومن يتعاون معه ولو على الشر كثير كثير جداً، فحينئذ لا يبالي أي مبالاة بالنسبة لهذا الذي قاطعه في الله تبارك وتعالى)).

ومن ضمن أجوبة سؤالات ابن أبي العينين؛ قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى: ((أوَّلاً نهيُ بعضِ علماء السلف عن مجالسة المبتدع والإصغاء لكلامه وعن معاشرته ونحو ذلك هذا مشروع من باب السياسة الشرعية، ومن باب المحافظة على سلامة عقيدة عامة الناس الذين لا يتمكنون من تمييز الخطأ من الصواب أو الباطل من الحق، فهذا لا يعني أكثر من باب تطبيق قاعدة سد





الذريعة، يعني أيها الناس لا تصلوا وراء هذا المبتدع؛ هذا من باب ردعه، من باب مقاطعته، تأديباً له من جهة، وخوفاً على مَنْ يعاشرونه من جهة أخرى.

اليوم يوجد بعض الآراء والأفكار أنَّ فلاناً صوفي، ويؤم الناس هل نصلي وراءه أم لا؟ **الجواب**: إنْ كنت تحكم بأنه مسلم وما خرج عن دائرة الإسلام فالصلاة خلفه صحيحة، لكن إنْ وجدت إماماً خيراً منه وأصلح منه أو من أهل السنة فتذهب إليه، أما إذا لم يكن إلا الأول فإما أن تصلي وحدك أو تصلي وراء هذا الإمام؟ صَلِّ وراء هذا الإمام، ولا تخالف نحو تلك الوصايا التي تقرأها في كتب بعض العلماء أنَّ فلاناً لا تصل وراءه -وقد يكون القائل مثل الإمام أحمد مثلاً- لأنه مبتدع، هذا من باب ما ذكرناه آنفاً: إما لتأديب هذا الإمام المبتدع، وإما خوفاً من أن تؤثر بدعته على هؤلاء الذين يصلون خلفه، أما اليوم فقد طفح الصاع وغلبت البدعة والجهل على أكثر الناس، فإذا قلنا: لا تصل خلف المبتدع، ولا تصل وراء مقلد، ولا تصل وراء صوفي؛ معناها أننا نقول له بلسان الحال -ولسان الحال أنطق من لسان المقال-: اعتزل الناس على رأس جبل، وما أعتقد أن يكون هذا اليوم، لأنه "لا يزال" كما قال صلى الله عليه وسلم: "طائفة من أمتي ظاهرين على الحق"».

قلتُ:

فمن خلال كلمات الشيخ الألباني رحمه الله هذه نلاحظ أنَّ الشيخ لا يمنع من تطبيق الهجر في هذا الزمان مطلقاً كما يزعم الزاعمون!، وإنما ينصح بعدم

المبادرة إلى استعماله؛ وبخاصة في وقت يكثر فيه الجهل والبدعة؛ لأنَّ في هذا الزمان أو المكان لا يستمع الناس إلى نصيحة العالم الذي يقرر الهجر، أما إن كانت المصلحة في ردع المهجور وتأديبه أو المفسدة من تأثر الناس الذين لا يميزون بين الحق والباطل به متحققة أو بغلبة الظن: فظاهر كلام الشيخ رحمه الله ومنطوقه مشروعية الهجر.

فلا ينبغي لأحد أن يأخذ بعضاً من كلام الشيخ رحمه الله ويترك كلامه الآخر، لأنَّ هذا من التحريف والبتر المذموم شرعاً وعقلاً، وهذا الصنيع يُذكِّرنا بصنيع التنظيمات السياسية في الجزائر التي أخذت بجزء من فتوى الشيخ الألباني رحمه الله في الانتخابات المعروفة في أوائل التسعينيات من التاريخ الإفرنجي، وزعموا أنَّ الشيخ رحمه الله أفتى لهم بالدخول في العمل السياسي من خلال الدخول في البرلمانات!، بينما كان كلام الشيخ رحمه الله من باب الضرورات ومن باب تقليل المفسدة والأخذ بأخف الشرين.

فما أشبه اليوم بالأمس؟!

ثم أقول:

لو فرضنا أنَّ الشيخ الألباني رحمه الله لا يرى هجر أهل البدع مطلقاً في هذا الزمان كما يدندن البعض وينشر!!، فأين دعوى أنَّ الشيخين ابن باز وابن عثيمين رحمهما الله لا يرون الهجر كذلك؟!!

وهل يُعد قول الشيخ الألباني رحمه الله في مسألة الهجر في هذا الزمان منهجاً ملزماً منسوباً إلى المنهج السلفي مع مخالفته للنص والإجماع القديم ومخالفة كثير من علماء العصر له؟!

فإذا تبين هذا، فإنَّ العجب لا ينقطع ممن ينتسب إلى المنهج السلفي وهو يدعو إلى عدم هجر المبتدعة في هذا الزمان مطلقاً، فهذه مخالفة ظاهرة لهذا المنهج الأصيل.

وأخيراً أختم هذا الرسالة:

بما قاله الشيخ صالح آل الشيخ وفقه الله تعالى في شرحه لمعة الاعتقاد:

((قال: "من السنة هِجران أهل البدع ومباينتهم" وهذا هو الذي كان أئمة أهل السنة يوصون به من عدم غشيان المبتدعة في مجالسهم ولا مخالطتهم، بل هجرانهم بالكلام، وهجران بالأبدان، حتى تُخمد بدعهم، وحتى لا ينتشر شرهم، فالدخول مع المبتدعة ومساكنتهم، سواء كانت البدع صغيرة أو كبيرة، والسكوت عن ذلك، وعدم هِجرانهم، والاستئناس لهم، وعدم رفع الرأس بحالهم مع بدعهم؛ هذا من حال أهل الضلال!.

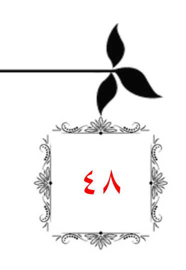
إذْ أهل السنة تميزوا بأنهم لهم الموقف الأعظم الذي فيه القوة والشدة مع أهل البدع مهما كانت البدع، فيهجرون أهل البدع، هجر المبتدع من أصول

الإسلام، بل من أصول أهل السنة، لأنَّ جنس البدع أعظم من الكبائر، فالبدعة أشد وأعظم من الكبائر، وذلك من خمس جهات، نذكر بعضاً منها:

الأولى: أنَّ البدعة من باب الشبهات، والكبائر من باب الشهوات، وباب الشبهات يعسر التوبة منه، بخلاف أبواب الشهوات، ولهذا جاء في الأحاديث من حديث معاوية وغيره، أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال في وصف أهل البدع: "تتجارى بهم الأهواء كما يتجارى الكَلَبُ بصاحبه لا يبقَى منه عرق ولا مفصل إلا دخله"، وقد بيّن عليه الصلاة والسلام إنْ صحّ الحديث، وقد صحّحه جمع من العلماء أنه قال: "أبى الله أن يقبل توبة صاحب بدعة حتى يدع بدعته"، وقد جاء في ذلك أيضاً بعض الأحاديث التي منها ما يصح، ومنها ما لا يصح، ومنها ما رُوي أنه قال: "من وقَّر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام".

نلاحظ اليوم أنه في هذه المسألة فيه تَرْكٌ لهذا الأصل!!، فكثير من الناس يُخالط المبتدعة ولا يهجرهم بحجج شتى؛ إمَّا دنيوية، وإما تارة تكون دعوية أو دينية!، وهذا مما ينبغي التنبه له والتحذير منه؛ لأن هِجران أهل البدع متعين، فلا يجوز مخالطتهم بدعوى أنَّ ذلك للدعوة، ولا مخالطتهم بدعوى أنَّ ذلك للدنيا، ولا مخالطتهم وعدم الإنكار عليهم بدعوى أنَّ هذا فيه مصلحة كذا وكذا، إلا لمن أراد أن ينقلهم لما هو أفضل لما هم فيه، وأن ينكر عليهم ويغير عليهم.





الاهتمام بالسنة والرد على المبتدعة هذا كما تعلمون ظاهر في حال أئمة أهل الإسلام، فقد كانت حياتهم في الرد على المبتدعة، ولم يشغلوا أنفسهم بالرد على الكفار الأصليين من اليهود والنصارى!، فإذا رأيتَ كلام الإمام أحمد وسفيان وحماد بن زيد أو حماد بن سلمة ونعيم، وهم أئمة أهل السنة، والأوزاعي وإسحاق وعلي بن المديني؛ ونحوهم من أهل السنة والإسلام، وجدتَ أن جُلَّ كلامهم وجهادهم إنما هو في الرد على المبتدعة وفي نقض أصول المبتدعة؛ وإن كانوا باقين على أصل الإسلام، ولم يشغلوا أنفسهم بالرد على اليهود والنصارى وسائر ملل أهل الكفر!، وذلك لأنَّ شر المبتدع لا يظهر على أهل الإسلام، ولا يؤمَن على أهل الإسلام، أما الكافر الأصلي من اليهود والنصارى فشرُّه وضرره بين وواضح لكل مسلم؛ لأنَّ الله جل وعلا بيّن ذلك في كتابه، وهم ظاهرون، أما أهل البدع فالشر منهم كثير.

ولهذا لا يحسن أن يُنسب لأهل السنة والجماعة أنهم مفرّطون في الرد على اليهود والنصارى ومنشغلون بالرد على أهل الإسلام؛ كما قاله بعض العقلانيين من المعتزلة وغيرهم: إنَّ أهل السنة انشغلوا بالرد على أهل الإسلام وتركوا الرد على الكفار من اليهود والنصارى وسائر أهل الملل الزائفة.

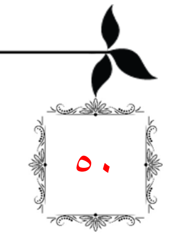
وهذا سببه هو ما بينته لك أنَّ شر البدع أعظم؛ لأنَّ هؤلاء يدخلون على المسلمين باسم الإسلام، وأما أولئك ففي القلب منهم نفرة من اليهود والنصارى، فهدي أئمة الإسلام كان ظاهراً في الرد على المبتدعة، والرد على أهل

الأهواء، ولم يعرف عنهم كبير عمل في الرد على اليهود والنصارى، وليس معنى ذلك أنَّ المؤمنين من أهل السنة لا ينشغلوا بالرد على اليهود والنصارى، لا، ولكن نذكر ما تميز به أئمة أهل السنة وإلا فالرد على كل معادٍ للإسلام من الكفار الأصليين، ومن أهل البدع متعيِّن وفرض، لكن من انشغل بالرد على المبتدعة لا يقال له: لِمَ تركتَ اليهود والنصارى؛ لم ترد عليهم وانشغلت بهؤلاء؟! نقول هذا هدي الأئمة الأولين، وكلٌّ يَردُّ في مجاله؛ منَّا من يرد على اليهود والنصارى، ومنَّا من يرد على المبتدعة، ونحن جميعاً نكون حامين لبيضة الإسلام من تلبيسات الملبِّسين، وبدع المبتدعين، وشرك المشركين، وضلالات الكفار من اليهود والنصارى وغيرهم)).

أقول:

هذا ما أحببتُ بيانه في هذه الرسالة الموجزة، والله أسأل أن يوفِّقنا إلى ما يحب ويرضى، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، وأن يرزقنا الفهم الصحيح والعلم النافع والإخلاص والعدل، إنه وليُّ المؤمنين.





الرَّدُّ عَلَى مَنْ يَزْعُمُ: أَنَّ تَحْذيرَ العَوام والنَّاشِئَةِ المُبْتَدِئِين مِن أَعْيانِ المُبْتَدِعَةِ وَمَناهِجهم فِتْنَة لَهُمْ وَلَيْسَ مِن الحِكْمَة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومَنْ سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

فإنَّ بعض الناس لا يرى التحدث مع العوام وطلبة العلم المبتدئين في مسائل الكلام في أعيان المبتدعة وبيان انحرافاتهم المنهجية، ويزعم أنَّ مثل هذه المسائل تكون فتنة لهم وسبباً لنفرتهم عن قبول الحق وأهله، مستدلاً بأثر عبدالله ابن مسعود رضي الله عنه في صحيح مسلم: ((مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لاَ تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلاَّ كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً))، بل يدَّعي أنه ليس من الشرع ولا من الحكمة ولا من العقل أن يُحذِّر طالبُ العلم من أحد أعيان المبتدعة في المجالس العامة، أو يعتقد أنَّ التحدث بمثل هذه المسائل مع هؤلاء يناقض طريقة العلماء الربانيين الذين يعلِّمون صغار العلم قبل كباره، أو يعارض أصل التدرج في التعليم والدعوة إلى الله؛ بدعوى أنَّ عقول العوام والمبتدئة في هذا الوقت لا تدرك مثل هذا الخطاب، وهذا فهم خاطئ وتأصيل بعيد عن منهج السلف الصالح يؤدي إلى عواقب وخيمة، فينبغي التنبه له والحذر منه.

والواجب أن يحذِّر طالب العلم والدعاة السلفيين عوام الناس من أهل البدع ومناهجهم، وإن اقتضى الأمر أن يذكرهم بأسمائهم أو لم يتبين الباطل



للناس إلا بالتعريف بأعيانهم فيذكرون على سبيل التعيين، وليس من الحكمة أن ينظر طالب العلم أو الداعية السلفي إلى عامي أو مبتدئ في الطلب يتردد على مجالس أهل البدع أو يشاهد ويستمع محاضراتهم أو يحضر دروسهم وخطبهم أو يطالع ويقرأ كتبهم ومقالاتهم، فلا يُحذِّره من هؤلاء بأعيانهم ولا يبين له انحرافاتهم؛ بدعوى أنه الآن يعلِّمه التوحيد والسنة والعلوم الشرعية الأخرى ولا يريد إشغاله بمسائل التحذير والرد والكلام في المخالفين في هذه المرحلة!!.

فماذا سيصنع هذا الداعية السلفي لو استقطب أهل البدع ذلك العامي في أول الطريق قبل أن يصل معه إلى المسائل الكبار؟

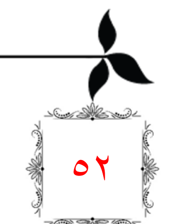
وكم يحصل مثل هذا الأمر في واقع الناس في هذا الزمان؟!.

ورحم الله أحد السلف حين قال: ((إذا رأيتَ الشابَّ أول ما ينشأ مع أهل السنة والجماعة فارجه، وإذا رأيته مع أهل البدع فايئس منه، فإنَّ الشاب على أول نشوئه))، وقد ذكره ابن مفلح في (الآداب الشرعية) عن الإمام أحمد، وذكره ابن بطة عن عمرو بن قيس الملائي.

فتحذير العوام وطلبة العلم الصغار من أعيان المبتدعة الذين قد يتأثرون بهم من خلال القنوات الفضائية أو الدروس والخطب والكتب المنتشرة في واقعهم المحيط بهم واجب على الدعاة وطلبة العلم.

أما أن نغلق باب التحذير من أعيان المبتدعة مع العوام والمبتدئة تماماً بدعوى تربيتهم على صغار العلم قبل كباره؛ فهذا أمرٌ لا يقبله شرع ولا عقل،





لأنَّ هؤلاء العوام والناشئين هم أول وأكثر المتأثرين بأهل البدع، وهم محلُّ دعوتهم واستقطابهم، وأما طلبة العلم فهؤلاء يميزون بين الحق والباطل، فكيف يكون الكلام في أهل البدع محصوراً بين أهل العلم وطلبته؟!

والحكمة في ذلك إنما تكون من خلال تحين الفرص المناسبة لمثل هذا التحذير والبيان، واختيار الأسلوب الأفضل في ذلك حتى لا يقع ما يخشاه من الإعراض عنه والنفرة منه.

لا تعارض بين التحذير من أعيان المبتدعة ومناهجهم وبين التدرج في الدعوة والتعليم

وليس ثمة تعارض بين التدرج في الدعوة والتعليم وبين الكلام في أعيان المبتدعة وانحرافاتهم والرد عليهم؛ فكما أنَّ التدرج في الدعوة والتعليم أمر مطلوب شرعاً وهو من الحكمة حتماً، فكذلك تحذير العوام والمبتدئة من أعيان أهل البدع الذين قد يتأثرون بهم في مرحلة من مراحل التعليم أمر مطلوب شرعاً وهو من الحكمة أيضاً.

وقد سُئل الشيخ ربيع حفظه الله السؤال الآتي كما في [فتاوى فضيلة الشيخ ربيع ١/ ٢١٨]: ما هي الطريقة المثلى التي يسلكها الإمام السلفي لتعليم العوام أمور دينهم خاصة المسائل المنهجية، فإذا أراد مثلاً أن يحذَّرهم من شخص أو من

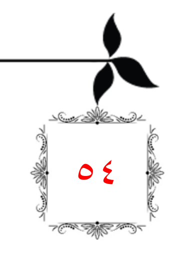



جماعة، فما هو السبيل الذي يسلكه معهم لتعليمهم هذه الأمور، خاصة وأنَّ العامة ينفرون من مثل هذه المسائل؟

فكان جوابه وفقه الله تعالى: ((الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه؛ أما بعد: فإنَّ على حملة العلم من العلماء وكبار الطلاب الذين شدوا في العلم أن يعلموا الناس، ويبلغونهم رسالة الله عز وجل في المدارس والجامعات والمساجد وفي الندوات، وفي الوسائل المشروعة؛ لأنَّ هناك وسائل محرمة، هناك وسائل مشروعة إذا ظفر بها المسلم فعليه أن يستغلها لنشر دعوة الله تبارك وتعالى، لأنَّ العلماء ورثة الأنبياء.

والأنبياء دعاة إلى الله تبارك وتعالى، بعثهم الله ليدعوا الناس إلى توحيده والإيمان به، والإيمان بما أوجب الله من الإيمان به من الإيمان بالرسل والملائكة والكتب والجنة والنار، وما يتعلق بهما من البعث والنشور، وعذاب القبر، والمرور على الصراط، وغيرها مما له تعلق بالعقيدة والدعوة، والتعليم بالتفصيل بقدر ما يستطيع، والعوام يفهمهم بالتفصيل بقدر ما يستطيع، لأنَّ هذه الأمور التي ذُكرت الآن أساسية وعظيمة ولابد منها، ولا يكون المرء مؤمناً إلا بها، فيركز على هذه الأمور، ثم على الصلاة بالتفصيل فيها، حتى يعرف الناس كيف يعبدون ربهم ويقومون بهذا الركن العظيم الثاني، لأنَّ الركن الأول الشهادتان، ويعلمهم أمور الزكاة والصوم والحج، وتحريم المحرمات من الزنا والفحش وشرب الخمر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وسائر المحرمات التي يجب





على المسلم أن يجتنبها، كذلك الغيبة والنميمة، وسائر الكبائر التي حذر منها الله تبارك وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، ذكرها الله تبارك وتعالى في كتابه وذكرها رسوله عليه الصلاة والسلام، وكثير منها يعني معروف لدى خاصة الناس وعامتهم، ولكن عندما يحدثهم الإنسان بعلم وبتفصيل وبسياق الأدلة يزيد الناس علماً وبصيرة، فتقوى فيهم ملكة التقوى ومراقبة الله تبارك وتعالى.

ثم من خلال هذا التعليم إذا جاء داعٍ إلى التحذير من البدع يحذر منها على وجه العموم، وإذا كان هناك مَنْ له نشاط في نشر البدع والضلالات فيذكر هذه البدع وينسبها إلى قائلها ويفندها بعلم وحكمة، لا بقصد التشفي ولا بقصد الطعن في الناس والتشويش؛ فإنَّ هذه المقاصد السيئة قد تحول هذا العمل إلى معصية، فالمرء يتقرب إلى الله تبارك وتعالى بهذا النصح وبهذا التحذير، يريد بذلك وجه الله وحماية الناس من الأضرار التي تلحقهم في دينهم وتعرضهم لسخط الله في الدنيا والآخرة، يكون هذا مقصده مقصداً سامياً، يريد بذلك وجه الله ونفع الناس وإبعادهم عن الشر وما يضرهم في دينهم ودنياه.

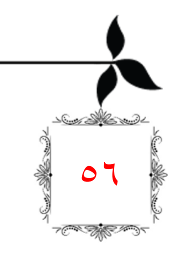
فالطريقة والأسلوب يختلف من شخص إلى شخص، ولكل حادث حديث كما يقال، ويرى الحاضر ما لا يراه الغائب، والمواقف تُعلِّم الإنسان كيف يتكلم؟ كيف يعالج مثل هذه المشاكل؟، ليس هناك قالب واحد وصورة جامدة يبقى على طول حياة الإنسان يلتزمها، وإنما هي مواهب من الله، وعطاء من ربنا سبحانه وتعالى، يوفِّق الله أناساً فينفع الله بهم.

ويحاول الداعية إلى الله سواء كان إمام مسجد أو غيره أن يضع نصب عينيه: "ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن"، فهذه ترسم جانباً من جوانب الدعوة إلى الله تبارك وتعالى، بل ترسم أصولاً من أصول الدعوة إلى الله تبارك وتعالى، أن يضعها المسلم نصب عينيه، يعالج بها المشاكل، ويفيد بها الناس، ويذهب بهم إلى دين الله الحق، هذا ما أقوله إجابة على هذا السؤال)).

وقال حفظه الله أيضاً كما في [مجموع كتب ورسائل وفتاوى الشيخ ربيع ١٤/ ٢٨٢-٢٨٣]: ((الناس كانوا يقرءون كتب الفكر المنحرف كثيراً وكثيراً، والمكتبات متخمة ومليئة بكتب الضلال والبدع، ولا يتكلمون بمثل هذا الأسلوب، فلما أقبل الناس على الكتاب والسنة وعلى منهج السلف الصالح، ووجدوا من الكتب ما يحذرهم من البدع والضلال قالوا: لا تشتغلوا بهذه الأشياء!، لا تشغلوا أنفسكم بهذه الأشياء!، لا تتركوا العلم!.

هذه الردود من العلم، معرفة الهدى من الضلال، ومعرفة الخير من الشر هذا والله من العلم الواقي؛ كما يقول حذيفة رضي الله عنه: "كان الناس يسألون رسول الله عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني"، فلا بدَّ من معرفة كتب أهل البدع والضلال، يعني عن طريق هذه الكتب التي تنتقدها، وإلاَّ ما ضاع كثير من الشباب إلاَّ حينما فقدوا مثل هذه الكتب التي تحصنهم، فهذه الكتب فيها تحصين للشباب.





وأنا أُمثِّل مَنْ يربي ولا يحصِّن ولا يضع حماية للشباب كمن زرع وتأتي الحيوانات والحشرات والثعالب و... و...الخ فتأكل هذا الزرع، فإذا ما فيه سياج، ما فيه حماية؛ وهو التحذير من البدع، ضاع الناس.

لهذا نجح السلف إلى حد بعيد حينما استخدموا أسلوب التحذير من أهل البدع، نجحوا في الحفاظ على السنة والجماعة، فلما هدم هذا السور، وخفت العناية بحماية المجتمع السني من غزو أهل البدع، غزاهم أهل البدع فاحتووهم، فانتشرت القبور و الخرافات ... الخ.

هنا في هذه البلاد، كانت فيه حماية جيدة ضد أهل البدع، فجاء هؤلاء ولبسوا لباس السنَّة فخدعونا، وما وجدوا حماية، فأخذوا شبابنا.

هذه الكتب من يريد الحق والله يقرأ فيها يجد فيها التمييز بين الحق والباطل، ويجد حينها حصانة وحماية من هذه الأمراض، وكما نحصن ونطعم أطفالنا من الأمراض ونعنى بذلك عناية شديدة، وكذلك يجب أن نعنى بعقول أبنائنا، فنحميها، ونحذرها، ونوعيها حتى تستطيع أن تميز بين الخير والشر)).

وسُئل حفظه الله كما في [مجموع كتب ورسائل وفتاوى الشيخ ربيع ١٤/ ٢٧٧-٢٧٨]: هل يسعنا نحن طلاب العلم السكوت عن المبتدعة، ونربي الطلاب والشباب على منهج السلف دون ذكر المبتدعة بأسمائهم؟



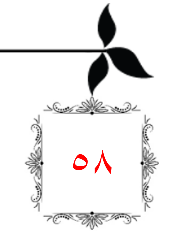
فكان جوابه: ((والله يذكرون بأوصافهم، ويذكرون بأسمائهم إذا دعت الحاجة، فإذا تصدى فلان للزعامة وقيادة الأمة والشباب ويجرهم إلى الباطل يذكر بإسمه، إذا دعت الحاجة إلى ذكر اسمه فلابد من ذكر اسمه.

وبالمناسبة: أحد السلفيين في مصر كان يدرِّس وهكذا عمومات وعمومات فما يفهمون، ثم بدأ يصرح بالجماعات وبالأشخاص، قالوا: ليش ياشيخ ما علمتنا من الأول؟! قال: أنا كنتُ أعطيكم كثير من الدروس وأقول لكم كذا وكذا وأقول لكم كذا وكذا، قالوا: والله ما فهمنا!.

درسنا كتاب الفرق والمذاهب وحفظناه حفظاً، وما ذكروا الفرق المعاصرة التبليغ والإخوان وغيرهم ماذكروهم العلماء، فما نراهم مبتدعة، حتى اطلعنا على حالهم ودرسناهم، فرأينا ضرورة ذكرهم.

فالحمد لله يعني المشائخ الذين كانوا يتحاشون ذكرهم صاروا يصرحون بأسمائهم ولله الحمد، وهذا واجب، يعني إذا كان ما فيه خطر لا بأس، ولا داعي لذكر الأسماء إذا كان فيه خطر، وهم يجرون الشباب أوساطهم، بل يأخذون بأزمتهم، بل يحاربون بهم أهل السنة، فيجب ذكر أسمائهم، يذكر أسمائهم ولا كرامة لهم، قالوا: إلى الجحيم يا ابن عثيمين خالداً مخلداً فيها أبداً أنت وأتباعك!!!، هذه نظرتهم إلى العلماء، يعتبرونهم كفاراً، هؤلاء خوارج يعني في غاية الغلظة، نسأل الله العافية)).





وجوه بطلان قاعدة عدم إشغال العوام بمسائل الجرح والتعديل

ومن أجل أن يتبين هذا الأمر بجلاء للإخوة القراء، أحببتُ أن أذكر لهم هذه الأدلة والآثار والنقول التي تدل على بطلان قاعدة: عدم إشغال العوام بمسائل الجرح والتعديل، أو عدم التحدث بالتحذير من فلان وفلان وبيان مناهجهم في مجالس العوام:

الوجه الأول: من الآيات القرانية:

قال تعالى: ((كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ)) وقال سبحانه: ((إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلعَنُهُمُ اللّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاَّعِنُونَ))، وقال في موضع آخر: ((وإِذَ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاء ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْاْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ))، وقال: ((وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ))، وقال: ((هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ))، وقال: ((هَذَا بَلاَغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ بِهِ))، وقال: ((وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ))، وقال: ((إِنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لِلنَّاسِ بِالْحَقِّ فَمَنِ اهْتَدَى فَلِنَفْسِهِ، وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ))، وغيرها من الآيات.





فهذه الآيات تدل على أنَّ الحكمة من إنزال الكتاب وإرسال الرسل والدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والبيان والبلاغ هو إرشاد الناس وإصلاحهم.

وكلمة (الناس) في هذه الآيات وردت بصيغة العموم (أل الاستغراقية)، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في تفسيره: ((قول تعالى لعبده ورسوله محمد صلوات الله وسلامه عليه: "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا كَافَّةً لِلنَّاسِ" أي: إلا إلى جميع الخلق من المكلفين، كقوله تعالى: "قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا"، "تَبَارَكَ الَّذِي نزلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا"))، فلا يخص قوم دون قوم بهذه الدعوة والبيان، بل إنَّ عوام الناس يدخلون في ذلك دخولاً أولوياً، لأنهم كثيراً ما ينخدعون بالأحبار والرهبان وعلماء السوء وشبهاتهم، فالحرص على إرشادهم وهدايتهم وبيان الحق لهم والتحذير من الباطل واجب على العلماء والدعاة والمصلحين.

نعم (بعض) المسائل الدقيقة الخفية قد لا تدركها عقول (بعض) العوام من الناس فلا يُمكن مخاطبتهم بها إلا على سبيل الإجمال؛ لئلا يكون لهم في ذلك فتنة قد تسبب التكذيب بالحق ومعاداة أهله أو كراهة أن يفهموها فهماً خاطئاً، ولهذا بوَّب الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه باباً فقال: ((باب مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَةَ أَنْ لَا يَفْهَمُوا))، وذكر أثر عليٍّ رضي الله عنه: ((حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ))، وحديث معاذ

رضي الله عنه: ((أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا)) فقال له صلى الله عليه وسلم: ((إِذًا يَتَّكِلُوا)).

لكن التحذير من فلان المبتدع الذي يتأثر بمنهجه ودعوته بعض العوام أو المبتدئة في طلب العلم ليس من هذا القبيل، وبخاصة مخاطبة العامة في مسائل ظاهرة عندهم يذمونها ويعرفون آثارها السيئة (مثل: التنظيم الحزبي، والعمل السياسي، والمظاهرات والخروج على الحكام، والتكفير والتفجير، والدعوة إلى وحدة الأديان والتقريب بين الطوائف الضالة، والطعن بالأنبياء والصحابة والأئمة المشهورين والعلماء الكبار، والثناء على رؤوس الضلالة وأئمة الباطل ودعاة الفتنة والشر، إلى غير ذلك).

وكثيرٌ من عوام الناس يفهمون خطاب أولئك المبتدعة في محاضراتهم وخطبهم ويتأثرون به وقد يقومون بنشره والاحتجاج به في بعض مجالسهم!، فمخاطبتهم بالتحذير من ذلك هو من باب الكلام معهم فيما تدركه عقولهم وتفهمه، فهم ليسوا كالدواب التي لا تعقل أو لا تفهم، بل لهم عقول وأبصار وأسماع يميزون بها، أما بعض عوام الناس الذين لا يفهمون خطاب المبتدعة أصلاً ولا يدركون المسائل التي يتحدَّثون فيها فمثل هؤلاء لا يخشى عليهم من أمثال أولئك، وليس هناك مقتضى لذكر هذه المسائل لهم وإشغالهم بها، لكن هؤلاء قلة بالنسبة لغالب العوام الذين لهم عقول تدرك الخطاب وتفهم المسائل الظاهرة المشار إليها آنفاً، فلا يحتجُّ علينا أحد بأمثال هؤلاء القلة لتثبيت أصله

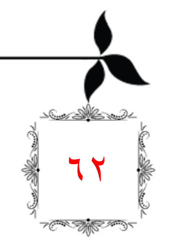
الفاسد: عدم إشغال العوام بمسائل الرد على المخالفين والتحذير من المبتدعة بأعيانهم ومناهجهم.

الوجه الثاني: من الأحاديث النبوية:

ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: "الدِّينُ النَّصِيحَةُ" قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: "لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ"، وما أخرجاه أيضاً عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى إِقَامِ الصَّلاَةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ.

فهذان الحديثان نصان صريحان في أنَّ العوام يدخلون في باب النصح، ومعلوم أنَّ التحذير من المبتدعة بأعيانهم وبيان انحرافاتهم المنهجية والرد عليهم يدخل في النصيحة الشرعية.

قال الحافظ ابن رجب البغدادي رحمه الله في [الفرق بين النصيحة والتعيير]: ((فحينئذٍ فرد المقالات الضعيفة وتبيين الحق في خلافها بالأدلة الشرعية ليس هو مما يكرهه أولئك العلماء، بل مما يحبونه ويمدحون فاعله ويثنون عليه، فلا يكون داخلاً في الغيبة بالكلية، فلو فرض أنَّ أحداً يكره إظهار خطئه المخالف للحق فلا عبرة بكراهته لذلك، فإنَّ كراهة إظهار الحق إذا كان مخالفاً لقول الرجل ليس من الخصال المحمودة، بل الواجب على المسلم أن يحب ظهور الحق ومعرفة المسلمين له سواءٌ كان ذلك في موافقته أو مخالفته، وهذا من

النصيحة لله ولكتابه ورسوله ودينه وأئمة المسلمين وعامتهم، وذلك هو الدين كما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم)).

وقال بعدها: ((وهذا كله في حق العلماء المقتدى بهم في الدين، فأما أهل البدع والضلالة ومَنْ تشبَّه بالعلماء وليس منهم: فيجوز بيان جهلهم وإظهار عيوبهم تحذيراً من الاقتداء بهم)).

الوجه الثالث: الآثار السلفية والنقول العلمية:

١- قال الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه [باب الْكَشْفِ عَنْ مَعَايِبِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ وَنَقَلَةِ الأَخْبَارِ وَقَوْلِ الأَئِمَّةِ فِى ذَلِكَ]: ((وقال محمد سمعتُ عليَّ بن شَقيق يقول: سمعتُ عبدالله بن المبارك يقول على رؤوس الناس: "دَعُوا حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ فَإِنَّهُ كَانَ يَسُبُّ السَّلَفَ")).

فهذا ابن المبارك رحمه الله يُحذِّر من عمرو بن ثابت في مجلس العامة، فأين مَنْ يزعم عدم مشروعية هذا؟!

٢- وقال الإمام ابن بطة رحمه الله في [الإبانة الكبرى ٦/ ١٣٧-١٣٨]:

((وإنما ذكرتُ هذه الأقوال من مذاهبهم: ليعلم إخواننا ما قد اشتملت عليه مذاهب الجهمية المقبوحة المنبوحة من ألوان الضلال وصنوف الشرك وقبائح الأقوال؛ ليجتنب الحدث ممن لا علم له مجالستهم وصحبتهم وألفتهم، ولا يصغي إلى شيء من أقوالهم وكلامهم)).



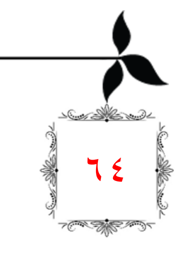
وختم رحمه الله كتابه [الإبانة الصغرى ص٣٢٦] بقوله: ((وَمِنْ اَلسُّنَّةِ وَتَمَامِ اَلْإِيمَانِ وَكَمَالِهِ: اَلْبَرَاءَةُ مِنْ كُلِّ اِسْمٍ خَالَفَ اَلسُّنَّةَ وَخَرَجَ مِنْ إِجْمَاعِ اَلْأُمَّةِ وَمُبَايَنَةُ أَهْلِهِ وَمُجَانَبَةُ مَنِ اِعْتَقَدَهُ وَالتَّقَرُّبُ إِلَى اَللَّهِ عز وجل بِمُخَالِفَتِهِ.

وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِمْ: اَلرَّافِضَةُ وَالشِّيعَةُ وَالْجَهْمِيَّةُ وَالْمُرْجِئَةُ وَالْحَرُورِيَّةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ وَالزَّيْدِيَّةُ وَالْإِمَامِيَّةُ وَالْمُغِيرِيَّةُ وَالْإِبَاضِيَّةُ وَالْكَيْسَانِيَّةُ وَالصُّفْرِيَّةُ وَالشُّرَاةُ وَالْقَدَرِيَّةُ وَالْمَنَّانِيَّةُ وَالْأَزَارِقَةُ وَالْحُلُولِيَّةُ وَالْمَنْصُورِيَّةُ وَالْوَاقِفَةُ وَمَنْ دَفَعَ اَلصِّفَاتِ وَالرُّؤْيَةَ، وَمِنْ كُلِّ قَوْلٍ مُبْتَدَعٍ وَرَأْيٍ مُخْتَرَعٍ وَهَوًى مُتَّبَعٍ، فَهَذِهِ كُلُّهَا وَمَا شَاكَلَهَا وَمَا تَفَرَّعَ مِنْهَا أَوْ قَارَبَهَا أَقْوَالٌ رَدِيئَةٌ وَمَذَاهِبُ سَيِّئَةٌ تُخْرِجُ أَهْلَهَا عَنْ اَلدِّينِ وَمَنِ اِعْتَقَدَهَا عَنْ جُمْلَةِ اَلْمُسْلِمِينَ.

وَلِهَذِهِ اَلْمَقَالَاتِ وَالْمَذَاهِب: رُؤَسَاءُ مِنْ أَهْلِ اَلضَّلَالِ وَمُتَقَدِّمُونَ فِي اَلْكُفْرِ وَسُوءِ اَلْمَقَالِ، يَقُولُونَ عَلَى اَللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ، وَيَعِيبُونَ أَهْلَ اَلْحَقِّ فِيمَا يَأْتُونَ، وَيَتَّهِمُونَ اَلثِّقَاتِ فِي اَلنَّقْلِ وَلَا يَتَّهِمُونَ آرَاءَهُمْ فِي اَلتَّأْوِيلِ، قَدْ عَقَدُوا أَلْوِيَةَ اَلْبِدَعِ وَأَقَامُوا سُوقَ اَلْفِتْنَةِ وَفَتَحُوا بَابَ اَلْبَلِيَّةِ، يَفْتَرُونَ عَلَى اَللَّهِ اَلْبُهْتَانَ وَيَتَقَوَّلُونَ فِي كِتَابِهِ بِالْكَذِبِ وَالْعُدْوَانِ، إِخْوَانُ اَلشَّيَاطِينِ وَأَعْدَاءُ اَلْمُؤْمِنِينَ، وَكَهْفُ اَلْبَاغِينَ وَمَلْجَأُ اَلْحَاسِدِينَ.

هُمْ شُعُوبٌ وَقَبَائِلُ وَصُنُوفٌ وَطَوَائِفُ، أَنَا أَذْكُرُ طَرَفًا مِنْ أَسْمَائِهِمْ وَشَيْئًا مِنْ صِفَاتِهِمْ لِأَنَّ لَهُمْ كُتُبًا قَدْ اِنْتَشَرَتْ وَمَقَالَاتٍ قَدْ ظَهَرَتْ لَا يَعْرِفُهَا اَلْغِرُّ مِنَ اَلنَّاسِ وَلَا اَلنَّشْءِ مِنَ اَلْأَحْدَاثِ، تَخْفَى مَعَانِيهَا عَلَى أَكْثَرِ مَنْ يَقْرَؤُهَا.





فَلَعَلَّ اَلْحَدَثَ يَقَعُ إِلَيْهِ اَلْكِتَابُ لِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ اَلْمَقَالاَتِ قَدْ اِبْتَدَأَ اَلْكِتَابَ بِحَمْدِ اَللَّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ وَالْإِطْنَابِ فِي اَلصَّلَاةِ عَلَى اَلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ثُمَّ أَتْبَعَ ذَلِكَ بِدَقِيقِ كُفْرِهِ وَخَفِيِّ اِخْتِرَاعِهِ وَشَرِّهِ فَيَظُنُّ اَلْحَدَثُ اَلَّذِي لَا عِلْمَ لَهُ وَالْأَعْجَمِيُّ وَالْغُمْرُ مِنْ اَلنَّاسِ أَنَّ اَلْوَاضِعَ لِذَلِكَ اَلْكِتَابِ عَالِمٌ مِنْ اَلْعُلَمَاءِ أَوْ فَقِيهٌ مِنْ اَلْفُقَهَاءِ، وَلَعَلَّهُ يَعْتَقِدُ فِي هَذِهِ اَلْأُمَّةِ مَا يَرَاهُ فِيهَا عَبَدَةُ اَلْأَوْثَانِ وَمَنْ بَارَزَ اَللَّهَ وَوَالَى اَلشَّيْطَانَ.

فَمِنْ رُؤَسَائِهِمْ اَلْمُتَقَدِّمِينَ فِي اَلضَّلَالِ: مِنْهُمْ اَلْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ اَلضَّالُّ؛ وَقَدْ قِيلَ لَهُ وَهُوَ بِالشَّامِ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ فَقَالَ أَطْلُبُ رِبًا أَعْبُدُهُ!، فَتَقَلَّدَ مَقَالَتَهُ طَوَائِفُ مِنْ اَلضُّلَّالِ، وَقَدْ قَالَ اِبْنُ شَوْذَبٍ: تَرَكَ جَهْمٌ اَلصَّلَاةَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا عَلَى وَجْهِ اَلشَّكِّ.

وَمِنْ أَتْبَاعِهِ وَأَشْيَاعِهِ: بِشْرٌ اَلْمَرِيسِي وَالْمِرْدَارُ وَأَبُو بَكْرٍ اَلْأَصَمُّ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنُ عُلَيَّةَ وَابْنُ أَبِي دُؤَادٍ وَبُرْغُوثُ وَربَالُويَةُ وَالْأَرْمَنِيُّ وَجَعْفَرٌ اَلْحَذَّاءُ وَشُعَيْبٌ اَلْحَجَّامُ وَحَسَنُ اَلْعَطَّارُ وَسَهْلٌ اَلْحَرَارُ وَأَبُو لُقْمَانَ اَلْكَافِرُ فِي جَمَاعَةٍ سِوَاهُمْ مِنْ اَلضُّلَّالِ، وَكُلُّ اَلْعُلَمَاءِ يَقُولُونَ فِيمَنْ سَمَّيْنَاهُمْ إِنَّهُمْ أَئِمَّةُ اَلْكُفْرِ وَرُؤَسَاءُ اَلضَّلَالَةِ.

وَمِنْ رُؤَسَائِهِمْ أَيْضًا -وَهُمْ أَصْحَابُ اَلْقَدَرِ-: مَعْبَدٌ اَلْجُهَنِيِّ وَغَيْلَانُ اَلْقَدَرِيُّ وَثُمَامَةُ بْنُ أَشْرَسَ وَعَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ وَأَبُو اَلْهُذَيْلِ اَلْعَلَّافُ وَإِبْرَاهِيمُ اَلنَّظَّامِيُّ وَبِشْرُ بْنُ اَلْمُعْتَمِرِ، فِي جَمَاعَةٍ سِوَاهُمْ أَهْلُ كُفْرٍ وَضَلَالٍ يَعُمُّ، وَمِنْهُمْ: اَلْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اَلْوَهَّابِ اَلْجُبَّائِيُّ وَأَبُو اَلْعَنْبَسِ اَلصَّيْمَرِيُّ.

وَمَنْ اَلرَّافِضَةِ: اَلْمُغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ اَللَّهِ بْنُ سَبَأٍ وَهِشَامٌ اَلْفُوطِيُّ وَأَبُو الْكروسِ وَفُضَيْلٌ الرَّقَاشِيُّ وَأَبُو مَالِكٍ اَلْحَضْرَمِيُّ وَصَالِحٌ قُبَّةٌ.

بَلْ هُمْ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَوْا فِي كِتَابٍ أَوْ يُحْوَوْا بِخِطَابٍ، ذَكَرْتُ طَرَفًا مِنْ أَئِمَّتِهِمْ: لِيُتَجَنَّبَ اَلْحَدَثُ وَمَنْ لَا عِلْمَ لَهُ ذِكْرَهُمْ وَمُجَالَسَةَ مَنْ يَسْتَشْهِدُ بِقَوْلِهِمْ وَيُنَاظِرُ بِكُتُبِهِمْ.

وَمِنْ خُبَثَائِهِمْ وَمَنْ يَظْهَرُ فِي كَلَامِهِ اَلذَّبُّ عَنْ اَلسُّنَّةِ وَالنُّصْرَةُ لَهَا وَقَوْلُهُ أَخْبَثُ اَلْقَوْلِ: اِبْنِ كُلَّابٍ وَحُسَيْنٌ اَلنَّجَّارُ وَأَبُو بَكْرٍ اَلْأَصَمُّ)).

فهذا الكلام من هذا الإمام الهمام بيِّنٌ في أنَّ من السنة وتمام الإيمان التحذير من أعيان المبتدعة ليجتنبهم الأحداث والناشئة وعوام الناس ممن لا علم له ولا يميز بين الغث والسمين.

وقد أكَّد هذا المعنى فضيلة العلامة الشيخ محمد بن هادي المدخلي رحمه الله في شرحه لهذا الكلام [شريط مسجَّل] فقال فيه: ((قال عليه الصلاة والسلام: "الدين النصيحة، الدين النصيحة، الدين النصيحة، قالوا: لمن؟ قال: لله، ولكتابه، ولرسوله، وللأئمة المسلمين، وعامتهم"، وهذا من عامة المسلمين سألك عن فلان؟ إذا كنتَ تعرفه يجب عليك أن تجيبه، وإذا كنتَ لا تعرفه أحله على غيرك، هذا هو الواجب الآن. المصنِّفُ [ابن بطة رحمه الله] متأخرٌ عن هؤلاء المتقدِّمين ويتكلَّم فيهم ويحذِّر الناس منهم ديانة، فهذا يدلُّكم على أنَّ كثيراً من





الناس اليوم على خلاف ما عليه السلف الصالحون؛ أعجبهم هذا الكلام أو ما أعجبهم، نحن لا نلتمس رضاهم، يكفينا أنَّ هؤلاء أسلافنا:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم   إذا جمعتنا يا جرير المجامع

نحن مستعدون أن نأتي لهم بألف إمام هذا شأنه!!، وهم فليأتونا بإمام واحد يقولون لنا هذا شأنه!، إمام من أئمة السنة الذين يقال عنهم أئمة: "وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون"، ما يجدون واحداً!، ما يجدون أسلافاً لهم إلا الذي قال لأحمد: يا أحمد إني يصعب علي، يثقل علي، أن أقول كذا وكذا، فلان كذا، وفلان وكذا؟ هذا هو سلفهم، أحمد أنكر عليه، وقال: إذا سكتَّ أنت وسكتُّ أنا متى يعلم الناس؟!، هذا نصيحة، وأهل الحديث أولى الناس بها، وما قام بها الا أهل الحديث، ونصر الله بهم الدين، وحفظ الله بهم الدين، والذي يريد اليوم أن يتنكَّب عن طريقهم فوالله ليذيقنَّه الله سوء ما يفعل، وليهوينَّ اللهُ به على أم رأسه هاوياً ومتردياً.

فمَنْ نصر السنة وأهلها نصره الله، ومَنْ خالفها وخذلها وأهلها خذله الله، ومَنْ أعلاها أعلى الله ذكره، ومَنْ أراد إهانة أهلها أهانه الله وأخبت ذكره، فعليكم بالتمسك بما قاله هؤلاء السلف رحمهم الله، فكل خير في اتباع من سلف، وكل شر في ابتداع من خلف، فعليكم بالسنة ولا تبالوا بأحد.

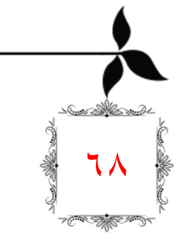
ما ضاع الشباب والكثير من عامة الناس اليوم إلا بسبب عدم النصيحة، هذا مبتدع، في عينه مبتدع، رضي أو لم يرض، صوفي، رافضي، خارجي، أيا كان

من هذا، هذه الأصناف، إخواني، تكفيري، سروري، تحريري، أياً كان، غضب مَنْ غضب، ويرضى مَنْ يرضى، "أتخشونهم فالله أحق أن تخشوه".

فهذا الآن، أُنظر "فمن رؤسائهم المتقدِّمين"، ما منعه أن يحذِّر ممن قد انتهى، لأنَّه قد يقع بين يدي من هو في عصره كتاب من كتب هؤلاء، فيضلون بسببه، فسرد لهم الأسماء، حتى إذا ما جاء ووقع بين أيديهم كتاب من كتب هؤلاء حذروه، قد حذَّرنا منهم ابن بطة رحمه الله، نعم)).

ثم قال وفقه الله: ((هذا هو الذي ذكرناه لهم في أول ذكر الأسماء، إنما ذكر هؤلاء لأجل هذه الثمرة، قال: ذكرتُ طرفاً من أئمتهم، ذكر رؤوساً، وإلا الأتباع يكثر العدد ويصعب الحصر، فلماذا ذكر رؤوس الضلال؟ قال: ذكرتُ طرفاً من أئمتهم؛ لماذا؟ لهذه الحكمة الكبيرة، وهذه الحكمة الكبيرة هي: ليتجنب الحدث يعني الناشئ الشاب الناشئ في العلم المبتدئ، ومَنْ لا علم له، أي ليس له خلفية بهؤلاء، يجتنب ذكرهم، ما يذكرهم، ومجانبة مَنْ يستشهد بقولهم، إذا سمع من يستشهد بأقوال هذه الأسماء عرف أنه صاحب ضلالة، لأنه ما يستشهد لهؤلاء، الاستشهاد يدل على الرضى بالمستشهد بهم، فما يستشهد بقولهم ويناظر بكتبهم إلا مَنْ كان على ضلال، فإنما ذكر هذه الأسماء لأجل أن يتجنب الحدث ويحذر هذه الأسماء، وكذلك مَنْ لا علم له بها، اذا سمعها يجتنبهم ويحذرهم ويحذر مجالسة مَنْ يستشهد بأقوالهم ويناظر بكتبهم، فهذه هي الفائدة من ذكر الأسماء، دين الله تبارك وتعالى حفظ بهذه الطريقة؛ بذكر رموز الضلال





والمبتدعة والدعاة الى الضلالات والتحذير منهم ومن مجالستهم وممن يستشهد بأقوالهم ويناظر بكتبهم؛ لأنَّ هذا إنما هو على شاكلتهم، نعوذ بالله من ذلك...، يتجنب مجالسة أيش؟ مَنْ يستشهد بأقوالهم ويناظر بكتبهم، يقول لك اليوم: هذه الكتب فيها خير!، خذ الخير واترك الشر!، وصاحبها من رؤوس الضلالة، هل هذا طريق السلف؟! لا والله، ما هو طريق السلف أبداً، طريق السلف التحذير من كتب أهل الضلال ومن مجالسة أهل الضلال، بل من مجالسة مَنْ يستشهد بهم من باب أولى من مجالستهم هم، أو يدعو لهم وإليهم، هذا مَنْ يستشهد بقولهم لا تنبغي مجالسته، نسأل الله العافية، واليوم على خلاف هذا كله، وهذا هو العلم عندهم!، وأهله هم العلماء الصادقين المحققين المتعقلين!، أما إذا حذَّرتَ الناس من الباطل ومن أهله ومن أسبابه فأنت من الغلاة المندفعين!، ما تعرف الحكمة بالدعوة!، الحكمة عندهم يضيعون الناس!، يغشون الناس!، لا ينصحون الناس!، مَنْ الآن سأل ابن بطة هذا الكلام؟! ابتدأ من عنده، أملاه عليه رحمه الله واجب النصيحة، فكيف بمن يسأل ويكتم هذا أشد بالفتنة، نعوذ بالله من ذلك)).

٣- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله [المجموع ٢٨/ ٢٣١]: ((ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة، فإنَّ بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحبُّ إليك

أو يتكلم في أهل البدع؟! فقال: إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلَّم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين؛ هذا أفضل)).

فبيان حال أهل البدع وتحذير الأمة -المتعلمين والعوام- منهم واجب باتفاق المسلمين، فأين مَنْ يزعم أنَّ هذا ليس من الشرع ولا من العقل ولا من الحكمة؟!!

وقال رحمه الله في [درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٨٣]: ((قال الشيخ أبو الحسن: "وكان الشيخ أبو حامد الإسْفَرايني شديد الإنكار على الباقلاني وأصحاب الكلام"، قال: "ولم يزل الأئمة الشافعية يأنفون ويستنكفون أن ينسبوه إلى الأشعري، ويتبرؤون مما بنى الأشعري مذهبه عليه، وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الحوم حواليه؛ على ما سمعتُ عدة من المشايخ والأئمة منهم الحافظ المؤتمن بن أحمد بن علي الساجي يقولون سمعنا جماعة من المشايخ الثقات قالوا:

كان الشيخ أبو حامد أحمد بن أبي طاهر الإسْفَرايني إمام الأئمة الذي طبق الأرض علماً وأصحاباً إذا سعى إلى الجمعة من قطعية الكرج إلى جامع المنصور يدخل الرباط المعروف بالزوزي المحاذي للجامع ويُقبل على مَنْ حضر ويقول: "اشهدوا عليَّ بأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق كما قاله الإمام ابن حنبل لا كما يقوله الباقلاني" وتكرر ذلك منه جمعات!.

فقيل له في ذلك؟

قال: حتى ينتشر في الناس وفي أهل الصلاح ويشيع الخبر في أهل البلاد؛ أني بريء مما هم عليه يعني الأشعرية، وبريء من مذهب أبي بكر بن الباقلاني، فإنَّ جماعة من المتفقهة الغرباء يدخلون على الباقلاني خفية، ويقرؤون عليه، فيفتنون بمذهبه، فإذا رجعوا إلى بلادهم أظهروا بدعتهم لا محالة، فيظن ظانٌّ أنهم مني تعلموه قبله، وأنا ما قلته، وأنا بريء من مذهب الباقلاني وعقيدته".

قال الشيخ أبو الحسن الكرجي: "وسمعتُ شيخي الإمام أبا منصور الفقيه الأصبهاني يقول سمعتُ شيخنا الإمام أبا بكر الزاذقاني يقول:

كنتُ في درس الشيخ أبي حامد الإسْفَرايني، وكان ينهي أصحابه عن الكلام، وعن الدخول على الباقلاني، فبلغه أنَّ نفراً من أصحابه يدخلون عليه خفية لقراءة الكلام، فظن أني معهم ومنهم، وذكر قصة، قال في آخرها:

إنَّ الشيخ أبا حامد قال لي: يا بني؛ قد بلغني أنك تدخل على هذا الرجل يعني الباقلاني، فإياك وإياه فإنه مبتدع يدعو الناس إلى الضلالة، وإلا فلا تحضر مجلسي. فقلتُ: أنا عائذ بالله مما قيل، وتائب إليه، واشهدوا عليَّ أني لا أدخل إليه".

قال الشيخ أبو الحسن: "وسمعتُ الفقيه الإمام أبا منصور سعد بن علي العجلي يقول سمعتُ عدة من المشايخ والأئمة ببغداد أظن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي أحدهم قالوا: كان أبو بكر الباقلاني يخرج إلى الحمام متبرقعاً خوفاً من الشيخ أبي حامد الإسْفَرايني"، قال أبو الحسن: "ومعروف شدة الشيخ أبي حامد



على أهل الكلام حتى ميز أصول فقه الشافعي من أصول الأشعري، وعلَّقه عنه أبو بكر الزاذاقاني، وهو عندي، وبه اقتدى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في كتابيه اللمع والتبصرة، حتى لو وافق قول الأشعري وجهاً لأصحابنا ميزه، وقال: هو قول بعض أصحابنا وبه قالت الأشعرية، ولم يعدهم من أصحاب الشافعي، استنكفوا منهم!، ومن مذهبهم في أصول الفقه!، فضلاً عن أصول الدين".

قلتُ: هذا المنقول عن الشيخ أبي حامد وأمثاله من أئمة أصحاب الشافعي أصحاب الوجوه معروف في كتبهم المصنفة في أصول الفقه وغيرها)).

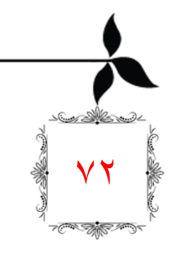
انتهى النقل من كلام شيخ الإسلام رحمه الله.

قلتُ:

فهذا الإمام أبو حامد الإسْفَرايني رحمه الله كان يُحذِّر من أبي بكر الباقلاني في عدة جمعات لمن حضر في رباط جامع المنصور، ولا ريب أنَّ فيهم عوام الناس، فأين مَنْ استنكر ذكر بعض رموز الفتنة ودعاة الباطل على المنبر تحذيراً للناس منهم، وعدَّه من صنيع الغلاة؟!!

٤- وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله في مقدِّمة [الفرق بين النصيحة والتعيير]: ((اعلم أنَّ ذِكرَ الإنسان بما يكره محرم؛ إذا كان المقصود منه مجرد الذمِّ والعيب والنقص، فأما إنْ كان فيه مصلحة لعامة المسلمين خاصة لبعضهم، وكان المقصود منه تحصيل تلك المصلحة؛ فليس بمحرم بل مندوب إليه. وقد





قرر علماء الحديث هذا في كتبهم في الجرح والتعديل، وذكروا الفرق بين جرح الرواة وبين الغيبة، وردُّوا على من سوَّى بينهما من المتعبدين وغيرهم ممن لا يتسع علمه. ولا فرق بين الطعن في رواة حفَّاظ الحديث ولا التمييز بين مَنْ تقبل روايته منهم ومَنْ لا تقبل، وبين تبيين خطأ مَنْ أخطأ في فهم معاني الكتاب والسنة وتأوَّلَ شيئاً منها على غير تأويله وتمسَّك بما لا يُتمسَّك به، ليُحذَر من الاقتداء به فيما أخطأ فيه، وقد أجمع العلماء على جواز ذلك أيضاً)).

٥- وسُئلت اللجنة الدائمة [الشيخ ابن باز رحمه الله، الشيخ عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله، الشيخ عبدالله بن غديان رحمه الله، الشيخ صالح الفوزان حفظه الله] كما في [فتاوى اللجنة الدائمة ١٢/ ٩٨-٩٩] السؤال رقم (٣): ما موقع تتبع عورات العلماء من الشرع بدعوى التحذير من زلاتهم ولفت نظر الناس إليها؟ مع العلم أنَّ هذا العمل يقوم به طلبة العلم، ويحذِّرون العوام من الناس، وممن يحذِّرونهم منهم علماء أجلاء أحياناً، كالسيوطي بدعوى أنه أشعري، وغيره كثير.

فكان جوابهم: ((العلماء ليسوا معصومين من الخطأ كما في الحديث: "إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد"، ولا ينقص ذلك من قدرهم ما دام قصدهم التوصل إلى الحق، ولا تجوز الوقيعة في أعراضهم من أجل ذلك، وبيان الحق والتنبيه على الخطأ واجب، مع احترام العلماء ومعرفة قدرهم، إلا ما كان مبتدعاً أو مخالفاً في العقيدة فإنه يحذَّر منه إن

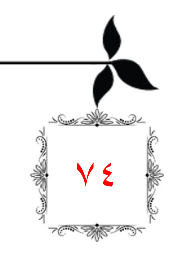




كان حياً، ومن كتبه التي فيها أخطاء؛ لئلا يتأثر بذلك الجهال، لا سيما إذا كان داعية ضلال؛ لأنَّ هذا من بيان الحق والنصيحة للخلق، وليس الهدف منه النيل من الأشخاص، والعلماء الكبار مثل السيوطي وغيره ينبه على أخطائهم، ويستفاد من علمهم، ولهم فضائل تغطي على ما عندهم من أخطاء، لكن الخطأ لا يقبل منهم ولا من غيرهم)).

٦- وقال العلامة الشيخ الألباني رحمه الله في شريط [مَنْ حامل راية الجرح والتعديل في العصر الحاضر]: ((ما يطرح اليوم في ساحة المناقشات بين كثير من الأفراد حول ما يسمى أو حول هذه البدعة الجديدة المسماة "الموازنة" في نقد الرجال؛ أنا أقول: النقد إما أن يكون في ترجمة الشخص المنتقد ترجمة تاريخية فهنا لابد من ذكر ما يحسن وما يقبح بما يتعلق بالمترجم من خيره ومن شره، أما إذا كان المقصود بترجمة الرجل هو تحذير المسلمين وبخاصة عامتهم الذين لا علم عندهم بأحوال الرجال ومناقب الرجال ومثالب الرجال؛ بل قد يكون له سمعة حسنة وجيدة ومقبولة عند العامة!، ولكن هو ينطوي على عقيدة سيئة أو على خلق سيء، هؤلاء العامة لا يعرفون شيئاً من ذلك عن هذا الرجل!، حين ذاك لا تأتي هذه البدعة التي سميت اليوم بـ"الموازنة"، ذلك لأنَّ المقصود حين ذاك النصيحة وليس هو الترجمة الوافية الكاملة. ومَنْ درس السُنة والسيرة النبوية لا يشك ببطلان إطلاق هذا المبدأ المحدث اليوم وهو "الموازنة"، لأننا نجد في عشرات النصوص من أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام يَذكر السيئة





المتعلِّقة بالشخص للمناسبة التي تستلزم النصيحة ولا تستلزم تقديم ترجمة كاملة للشخص الذي يراد نصح الناس منه، والأحاديث في ذلك أكثر من أن تستحضر في هذه العُجالة)).

٧- وقد سُئل العلامة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله [الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة ص١٣١]: هل يجب على العلماء أن يبينوا للشباب وللعامة خطر التحزب والتفرق والجماعات؟

فكان جوابه: ((نعم، يجب بيان خطر التحزب، وخطر الانقسام والتفرق؛ ليكون الناس على بصيرة، لأنه حتى العوام ينخدعون!، كَمْ من العوام الآن انخدعوا ببعض الجماعات يظنون أنها على حق؟، فلابد أن نُبيِّن للناس - المتعلِّمين والعوام- خطر الأحزاب والفرق؛ لأنهم إذا سكتوا قال الناس: العلماء كانوا عارفين عن هذا وساكتين عليه!؛ فيدخل الضلال من هذا الباب؛ فلا بد من البيان عندما تحدث مثل هذه الأمور، والخطر على العوام أكثر من الخطر على المتعلمين!؛ لأنَّ العوام مع سكوت العلماء يظنون أنَّ هذا هو الصحيح وهذا هو الحق)).

وسُئل حفظه الله تعالى كما في [المنتقى من فتاوى الشيخ الفوزان]: لقد تفشَّى بين الشّباب ورعٌ كاذبٌ؛ وهو أنهم إذا سمعوا النّاصحين من طلبة العلم أو العلماء يحذّرون من البدع وأهلها ومناهجها ويذكرون حقيقة ما هم عليه ويردُّون عليهم وقد يوردون أسماء بعضهم ولو كان ميِّتًا؛ لافتتان الناس به،

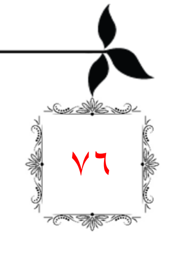



وذلك دفاعًا عن هذا الدين وكشفًا للمتلبِّسين والمندسِّين بين صفوف الأمّة؛ لبثِّ الفرقة والنِّزاع فيها، فيدَّعون أنَّ ذلك من الغيبة المحرَّمة!؛ فما هو قولُكم في هذه المسألة؟

فكان جوابه وفقه الله: ((القاعدة في هذا: التَّنبيه على الخطأ والانحراف وتشخيصُه للناس، وإذا اقتضى الأمر أن يصرح باسم الأشخاص حتى لا يُغتَرَّ بهم، وخصوصًا الأشخاص الذين عندهم انحراف في الفكر أو انحراف في السّير والمنهج وهم مشهورون عند الناس ويُحسِنون بهم الظَّنَّ؛ فلا بأس أن يُذكَروا بأسمائهم، وأن يُحذَّرَ منهم.

والعلماء بحثوا في علم الجرح والتّعديل، فذكروا الرُّواة وما يُقالُ فيهم من القوادح لا من أجل أشخاصهم، وإنما من أجل نصيحة الأمة أن تتلقَّى عنهم أشياء فيها تجنٍّ على الدِّين أو كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالقاعدة أولاً أن يُنَبَّهَ على الخطأ ولا يُذكرَ صاحبُه إذا كان يترتَّب على ذكره مضرَّةٌ أو ليس لذكره فائدة، أمَّا إذا اقتضى الأمر أن يصرَّحَ باسمه لتحذير الناس منه؛ فهذا من النَّصيحة لله وكتابه ورسوله ولأئمَّة المسلمين وعامتهم، خصوصاً إذا كان له نشاط بين الناس ويحسنون الظَّنَّ به ويقتنون أشرطته وكتبه، لا بدَّ من بيان وتحذير الناس منه؛ لأنَّ في السُّكوت ضرراً على الناس؛ فلا بدَّ من كشفه، لا من أجل التّجريح أو التَّشفِّي، وإنما من أجل النَّصيحة لله وكتابه ورسوله ولأئمَّة المسلمين وعامتهم)).





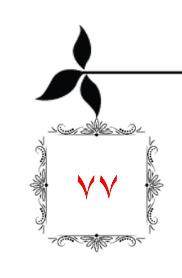
٨- وسُئل العلامة الشيخ ربيع حفظه الله تعالى في شريط [معاملة أهل البدع]: ما قولكم في شخص يزهِّد في سماع الردود، ولما سُئل عن سبب ما ذهب إليه قال: إنَّ الذي سألني عن ذلك عامي؛ لا يحسن قراءة القرآن، فما تعليقكم بارك الله فيكم؟!

فكان جوابه: ((إذا كان عامياً يُعلَّم العقيدة ويُحذَّر من أهل البدع، العوام الآن أكثرهم أصبحوا جنداً لأهل البدع فلابد من تحذيرهم...، قل له: فلان عنده بدع كذا وكذا، واستماعك له يضرك، فلا يقرؤون له ولا يسمعون أشرطته ويحذرون من كلامه، يعني: العامي هذا بحاجة إلى مَنْ يُحذِّره، فيذكِّره بقاعدة: "إنَّ هذا العلم دين فانظروا عمَّن تأخذون دينكم". فالآن العوام مستهدفون من أهل البدع، يقول لك: لا تتركهم يقرؤون في كتب الردود!!، لا، لا، هذا يعرِّضهم للضياع!)) [وانظر فتاوى ومجموع الشيخ ربيع ١٤/ ٢٧٣].

أقول:

هذا ما أحببتُ بيانه في هذه العجالة، وأسأل الله تبارك وتعالى أن يرزقنا الفهم الصحيح والإخلاص والسداد والعدل في أقوالنا وأعمالنا وأحكامنا ومواقفنا، وأن يثبتنا على الحق والهدى، وأن يختم لنا بالحسنى.





قاعِدَةُ [التَّحْذير مِن الأَخْطاءِ وَعَدَمِ التَّعَرُّضِ لِلأَشْخَاصِ] بَيْنَ حَسَنِ البَنَّا وَأَفْراخِهِ مِنْ أَهْلِ التَّمْييع

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومَنْ سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

فإنَّ لأهل الزيغ والانحراف أساليب متنوعة في رد الحق وتزيين الباطل، ومن ذلك سعيهم الدؤوب في غلق باب الجرح والتبديع بشتى الوسائل ومختلف الأصول والقواعد، ومن هذه القواعد قاعدة [التحذير من الأخطاء وعدم التعرض للأشخاص]، هذه القاعدة التي يحاولون من خلالها إنفاق الباطل الذي يقصدونه بشيء من الحق معه من باب الخداع والمكر والتلبيس.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في [المجموع ٣٥/ ١٩٠]: ((ولا يُنفَقُ الباطلُ في الوجود إلا بثوبٍ من الحق، كما أنَّ أهل الكتاب لبسوا الحق بالباطل، فبسبب الحق اليسير الذي معهم يضلون خلقاً كثيراً عن الحق الذي يجب الإيمان به، ويدعونه إلى الباطل الكثير الذي هم عليه، وكثيراً ما يعارضهم من أهل الإسلام مَنْ لا يحسن التمييز بين الحق والباطل، ولا يقيم الحجة التي تدحض باطلهم، ولا يبين حجة الله التي أقامها برسله، فيحصل بذلك فتنة)).

وقال رحمه الله تعالى في موضع آخر [١/ ٢٨٣]: ((فإنَّ البدعة لا تكون حقاً محضاً موافقاً للسنة؛ إذ لو كانت كذلك لم تكن باطلاً، ولا تكون باطلاً محضاً

لا حق فيها، إذ لو كانت كذلك لم تخف على الناس، ولكن تشتمل على حق وباطل، فيكون صاحبها قد لبس الحق بالباطل: إما مخطئاً غالطاً، وإما متعمِّداً لنفاق فيه وإلحاد؛ كما قال تعالى: "لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالاً ولأوضعوا خلالكم يبغونكم الفتنة وفيكم سماعون لهم"، فأخبر أنَّ المنافقين لو خرجوا في جيش المسلمين ما زادوهم إلا خبالاً، ولكانوا يسعون بينهم مسرعين يطلبون لهم الفتنة، وفي المؤمنين مَنْ يقبل منهم ويستجيب لهم؛ إما لظن مخطئ أو لنوع من الهوى أو لمجموعهما، فإنَّ المؤمن إنما يدخل عليه الشيطان بنوع من الظن واتباع هواه)).

وكلمة [التحذير من الخطأ وعدم التعرض للشخص المخطئ بطعن ولا جرح ولا ذم] قد تصدر من بعض العلماء المعتبرين ويقصدون بها التأدب في الرد على أهل العلم السلفيين؛ وذلك من خلال بيان خطأ العالم دون التعرض لشخصه بذم أو قدح، فيأتي مَنْ لا يفهم هذا الكلام في محله أو مَنْ يقصد التلبيس وحمله على ما لا يحتمل فيضعه في حال الرد على أهل البدع المنحرفين، وبهذه الطريقة يُنفق الباطل بثوب الحق، أو كما يُقال: كلمة حق يُراد بها باطل.

قواعد حسن البنا ومَنْ على طريقته في بيان الخطأ من غير طعن ولا تجريح

قال مؤسسُ حزب الإخوان المفلسين حسن البنا في "الأصول العشرين" الأصل السادس: ((**وكلُّ أحد يُؤخذ من كلامه ويُترك إلا المعصوم صلى الله عليه**



وسلم، وكل ما جاء عن السلف رضوان الله عليهم موافقاً للكتاب والسنة قبلناه، وإلا فكتاب الله وسنة رسوله أولى بالاتباع؛ ولكنا لا نعرض للأشخاص -فيما اختلف فيه- بطعن أو تجريح، ونكلهم إلى نياتهم، وقد أفضوا إلى ما قدَّموا)).

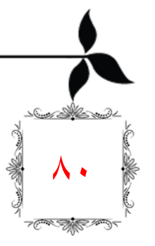
وهذا الأصل -عدم التعرض للأشخاص بطعن أو تجريح- الذي ذكره هذا المؤسس لحزب الإخوان هو نفسه ما يدندن حوله من قبل ومن بعد أهل التمييع المعاصر؛ من أمثال: عدنان عرعور، وأبي الحسن المأربي، وعلي حسن الحلبي، وعماد طارق العراقي، وأمثالهم وأنصارهم من دعاة الباطل.

فقد قال عدنان عرعور في ضمن قواعده المشهورة: ((نصحِّح ولا نجرِّح))، وقال أيضاً: ((يجوز التخطئة ويحرم الطعن)).

وقال أبو الحسن المأربي [أشرطة القول الأمين/ ٥ الوجه الثاني]: ((ما نصحِّح الأخطاء بهدم الأشخاص!؛ رجل عنده خير وزلَّ زلة أو زلات، نصحح ما عنده ونصححه، ولا نهدمه ولا نهدم الخير الذي عنده؛ إذا كان واقفاً أمام العلمانيين أو المنحلين أو دعاة الانحلال والتحلل!، أو كان واقفاً أمام الصوفية!، أو كان واقفاً أمام الروافض!، أو كان واقفاً أمام الحزبيين المشوهين للدعوة السلفية!، وزلَّ زلات؛ هذا لا نهدمه، ونصحح هذه الأخطاء)).

وكتب علي الحلبي مقالاً بعنوان ["فأيُّ الفريقَين أحقُّ بالأمنِ إنْ كنتُم تعلمُون" بلاء التجريح... أم لواء التصحيح!؟] فجعل التجريح بلاءً





والتصحيح لواءً، وقال فيه: ((هل نُرجِّح قولَ مَن طَعَن وجرَّح وضلَّل وأسقط بَعضاً مِن أهل السُّنّة -بما له مِن تَبِعات، وعليهِ مِن ملاحظات-؟! أمْ نُرجِّحُ قولَ مَن تأنَّى وتمهَّل وصَبَرَ وتصبَّر وصحَّح وناصَحَ بعضًا مِن أهل السُّنَّة -بما له مِن إيجابيَّات، وبما يحملُ مِن ثَمَرات-؟!)).

وقال فيه أيضاً: ((وواللـهِ -الذي لا يُحلَفُ إلا به-: إنَّ الدعوةَ إلى ائتلافِ أبناءِ الدَّعوةِ السلفيَّة ودعاتِها وشيوخِها على قولِ مَن يصبِرُ ويُناصحُ ويُصحِّحُ أوْلَى بألفِ مرَّةٍ ومرَّةٍ مِن الدَّعوة إلى اجتماعِهم على قولِ مَن يُجرِّح ويُسقط ويُضلِّل ويَطعَن)).

وقال في أحد حواشي كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص١٤٧] في أثناء دفاعه عن جمعية إحياء التراث: ((فالطعن بهم -والحالة هذه- قد يكون طعناً بمَنْ زكَّاهم وبوَّأهم، نعم يخطئ الجميع لكن البحث في البدع والتبديع)).

وقال في المصدر السابق [هامش (٤) ص١٣٦]: ((خطِّئ مَنْ أردتَ ما أردتَ!، وإنما الذي نحذره منه ونحاذره: الألفاظ، والتبديع، والهجر، والتشنيع!!)).

بينما قال الحلبي قديماً في بيانه في بيت الشيخ ربيع حفظه الله: ((قول بعض الناس: "نصحِّح ولا نجرِّح" باطلٌ بيقين، فلا يزال أهل الحديث من قبل ومن بعد يجرِّحون مَنْ يستحق التجريح بالقواعد العلمية والأصول الشرعية)).




وقال أبو العباس عماد طارق العراقي -تلميذ فتحي الموصلي والناطق بتأصيلاته الفاسدة وتقريراته الباطلة- في [سلسلة بين منهجين/ الحلقة الثالثة "الإلزام بأحكام الرجال المختلف فيهم جرحاً وتعديلاً "]: ((كان من الطريقة القرآنية: بيان الأخطاء دون التعرض للذوات والأعيان)).

ذكر أسماء العلماء الكبار الذين ردوا هذه القاعدة

وهذه القاعدة التي أول مَنْ نطق بها حسن البنا في هذا العصر وتبعه على ذلك دعاة الباطل -ممن لبس ثوب السلفية زوراً وبهتاناً وحقيقتهم الدفاع عن الإخوان وحلفائهم وأذنابهم كما ظهر ذلك بوضوح لكل ذي عينين في كتابات هؤلاء المشار إليهم- قد ردَّها كبار العلماء منهم:

١- الشيخ ابن عثيمين رحمه الله.

٢- الشيخ عبدالله الغديان رحمه الله.

٣- الشيخ أحمد النجمي رحمه الله.

٤- الشيخ صالح الفوزان حفظه الله.

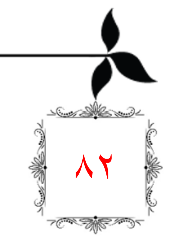
٥- الشيخ عبدالمحسن العباد حفظه الله.

٦- الشيخ زيد المدخلي حفظه الله.

٧- الشيخ ربيع حفظه الله.

٨- الشيخ عبيد الجابري حفظه الله.





وغيرهم.

وحذَّروا هؤلاء العلماء من عدنان عرعور بعينه ومن قواعده، وكان من ضمنها قاعدة: ((نصحِّح ولا نجرِّح))، وكلامهم منشور ومعلوم بصوتهم وكتاباتهم، لا يُنكره أحدٌ، ولله الحمد.

وقد قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في هذه القاعدة: ((هذا غلط، بل نجرِّح مَنْ عاند الحق))، وقال أيضاً: ((هذه قواعد مداهنة)).

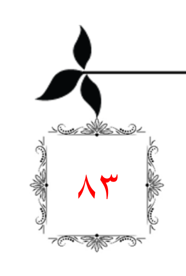
وفي حوار مع الشيخ صالح الفوزان حفظه الله حول عدنان عرعور وقواعده الباطلة؛ قال السائل: القاعدة الرابعة يقول عدنان: "يجوز التخطئة ويحرم الطعن"، هل هذه القاعدة صحيحة؟!

فقال الشيخ الفوزان حفظه الله تعالى: ((هذه مثل "نصحح ولا نجرِّح" هي نفسها)).

فأقول للحلبي وحزبه العنيد:

ما الفرق بين قاعدة العرعور "نصحِّح ولا نجرِّح" وبين قاعدة الحلبي "لواء التصحيح أم بلاء التجريح"؟!

وما الفرق بين قاعدة العرعور "يجوز التخطئة ويحرم الطعن"، وبين قاعدة الحلبي "نعم يخطئ الجميع لكن البحث في البدع والتبديع"؟!




فإذا تبين لكم هذا فأقول:

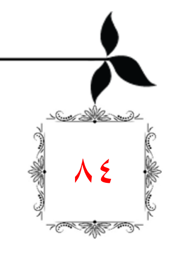
مَنْ الذي لا زال على منهج العلماء الأكابر، ومَنْ الذي غيَّر وصار على منهج دعاة التمييع المعاصر؟!

مَنْ الذي انتصر لمنهج السلف الصالح الذين كانوا يجرحون مَنْ يستحق التجريح ويعدِّلون مَنْ يستحق التعديل، ومَنْ الذي وافق منهج الإخوان المفلسين في عدم التعرض للأشخاص طعناً وتجريحاً؛ ليغلق باب الجرح بإحكام ويفتح باب التعديل على مصراعيه!، وليدخل كل منحرف -ما دام أنه ينتسب إلى السلفية أو السنة اسماً ودعوى!- في إطار أهل السنة والجماعة بدعوى إقامة "المنهج الواسع الأفيح" الذي يسع الأمة ويسع أهل السنة؟!

قلتُ:

ومن غرائب هؤلاء المميعة؛ أنهم يجرحون أصحابهم القدامى المقربين من أجل (خصومات دنيوية وأمور شخصية) بأشد مراتب الجرح!!، ومثال ذلك: كلامهم في (سليم الهلالي) وخصومتهم معه في (أموال وأراضي وأجهزة حاسوب) من قبل الجمعيات الحزبية وغيرها!، كما ذكروا ذلك وفصَّلوه في مقال مطوَّل في منتدياتهم بعنوان [(الصندوق الأسود) لـ(سليم الهلالي)!]، وقد وصفوه فيه بـــ: (الاختلاس والسرقة) (الكذوب) (الخائن الغادر) (الظالم المعتدي) (الحلف بالأيمان الكاذبة) وغير ذلك، وشنَّعوا عليه أشدَّ التشنيع ووصفوه بأبشع الأوصاف في لقاءتهم وكتاباتهم، ودعوا إلى هجره والتحذير





منه، ومع هذا كله لا يرون أنهم من (غلاة التجريح)!!، أما السلفيون وخصوماتهم مع المخالفين للمنهج السلفي فيرى هؤلاء المميعة تجريحهم لأهل البدع من قبيل الغلو المذموم مع كونه في (خصومات دينية منهجية)!، فماذا يدل هذا أيها المنصفون؟! هذا من تناقضاتهم وغرائبهم، والله تعالى يقوم: ((وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا)).

بيان أنَّ ذم الأعيان والكلام فيهم مشروع في الكتاب والسنة وعمل السلف الصالح

أقول:

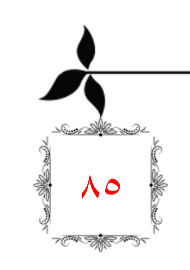
ثم أين هؤلاء المميعون من الأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة وآثار السلف الصالح ونقول العلماء المستفيضة في التعرض للأشخاص نصيحة وذماً أو بياناً وتحذيراً أو جرحاً وطعناً وتبديعاً، وبيان مناهجهم وكشف ضلالتهم بأعيانهم، دون الاكتفاء بالتحذير من أخطائهم أو تصحيحها؟!

أين هؤلاء من ذكر القرآن لفرعون وهامان وقارون وآزر والد إبراهيم عليه السلام وولد نوح عليه السلام، وأبو لهب وامرأته وهاروت وماروت؟

وأين هولاء من كلام القرآن في عاد وثمود ومدين وقوم نوح وقوم لوط وسبأ؟

وأين أصحاب الفيل ومسجد الضرار؟





أليست هذه أسماء معروفة وهؤلاء أعيان معلومة؟!

وأما في السنة فقد ثبت أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم ذكر أعياناً على سبيل الذم أو على سبيل الطعن، وبنى على ذلك العلماء باباً في جواز الغيبة في ستة حالات معروفة، من هذه الحالات: الكلام في أهل البدع، بل والكلام في الرواة الضعفاء ولو كانوا من أهل السنة.

ثم أين هؤلاء المميعون من مئات الأسماء التي ذكرها العلماء في كتب الضعفاء والمجروحين والمجاهيل والتاريخ والوضّاعين والمدلسين والسير وغير ذلك؟!

وأين هم من تحذير الأئمة والعلماء قديماً وحديثاً من أهل البدع، بل ممن كان من أهل السنة ولكنه خالف في أصل أو في مسألة من مسائل الاعتقاد؟!

وهذه آثارهم مدونة وكتبهم وأشرطتهم شاهدة على ذلك، فهل يريد هؤلاء المميعة أن يطمسوا كل هذه الأدلة وكل هذه الآثار والنقول من أجل غلق باب التجريح والتبديع؟!

ووالله إنَّ صنيعهم هذا هو مثل مَنْ يريد أن يستر الشمس بغربال!!!.

وأنا لا أريد أن أطيل لأنَّ العلماء والمشايخ وطلبة العلم كتبوا في بيان ذلك عدة كتب ومقالات، والحمد لله الذي وفّقني لكتابة رسالة جمعتُ فيها ذلك وبينته بعنوان [التَّلْخِيصُ المُفْحِمُ في بَيانِ أنَّ حُكَمَ تَجْرِيحِ المُبْتَدِعَةِ الصَادِرِ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ المُعْتَبَرِينَ بِالأَدِلةِ والبَرَاهِينَ أَمْرٌ مُلْزِمٌ].

كلام قيم للعلامة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله في التحذير من الأشخاص

ويكفيني من هذه الرسالة المشار إليها أن أنقل كلاماً واحداً لعالم جهبذ نصر الله به السنة وقمع به البدعة وأحيا به بلدة ميتة، إنه العلامة المجاهد والشيخ المناضل مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى.

فقد ردَّ رحمه الله مقالة "عبد الله الأهدل" -الذي كان ينتسب للسلفية أيضاً!- حين قال: ((ليس عند السلفيين في منهجهم تعديل!، بل في منهجهم الجرح فقط!))، فقال الشيخ مقبل رحمه الله تعالى كما في كتابه [فضائح ونصائح / ص١٤٤-١٤٧/ دار الحرمين بالقاهرة]:

((مسألة الجرح قصمت ظهورهم!، وكل واحد حتى وإنْ لم نجرحه فهو متوقِّع أن نجرحه اليوم أو غداً أو بعد غد!، في الصحيحين عن معاوية رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك"، ورب العزة يقول في كتابه الكريم: "لأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ". فهل معنى الجرح والتعديل مقصور على القرن الثالث، وما بعده يكون حراماً؟!

فأين دليلك؛ والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"؟!

والجرح له أصل أصيل في الكتاب والسنة، فموسى يقول لصاحبه: "إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُّبِينٌ"، ورب العزة يقول في كتابه الكريم: "وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِيَ آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ. وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث"، فلما لم يقل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم هذه الآية حدها إلى القرن الثالث!، وما بعد القرن الثالث لا؟!. مثله كمثل الذي ألف كتاباً بعنوان: [أشد الجهاد في إبطال الاجتهاد]، فما بقي اجتهاد بعد أصحاب المذاهب الأربعة، وفضل الله واسع ولا ينبغي أن ينكر.

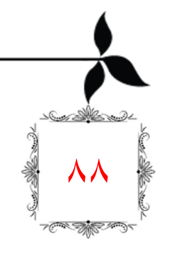
والرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول لمعاذ: "أفتان أنت يا معاذ؟" ويقول لأبي ذر: "إنك امرؤ فيك جاهلية".

فنحن إذا تركنا "عبدالله بن فيصل الأهدل" يسرح ويمرح، وهو حرب على طلبة العلم المتمسكين بالسنة؛ فيا عبدالله بجانبك الصوفية يدعون غير الله، وهناك قوانين وضعية في اليمن وغيرها، وهناك جهل قد عم وطم:

(بو بكر بن سالم يا بخت من زاره ..... ذي ما معه برهان ما عاشت أخباره)

فلماذا لا تبدأ بتلك القباب المشيدة على القبور؟ والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمر علي بن أبي طالب ألا يدع قبراً مشرفاً إلا سواه ولا صورة إلا طمسها، أم الأقدم محاربة أهل السنة؟





ولماذا لا تبدأ بالمساجد المشيدة على القبور أيضاً؟ والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: "ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك".

معناه: أننا لا نجرح الصوفية!، ولا نجرح الشيعة!، ولا نجرح الشيوعية والبعثيين والناصريين!، ولا مبتدعاً!.

ومن فضل الله عليَّ -وعلى رغم أنفك- كان جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده يلقبان بمجدد العصر!؛ وبعد أن خرجت أشرطة أبي عبدالرحمن -والفضل في هذا لله- وكتب مثل (منهج المدرسة العقلية في التفسير) و(دعوة جمال الدين الأفغاني في ميزان الإسلام).

لكن مسألة الأشرطة يأتي غير واحد ويقول: هؤلاء دخلوا في الماسونية من أجل أن يعرفوها، وهما من العلماء الأجلاء، ولا تتكلم فيهما، ولا محمد الغزالي، فإذا تكلمتَ في محمد الغزالي فتكلَّم في كتبه، ولا تتكلَّم في شخصيته!!.

فقلتُ: سأتكلم في شخصيته قبل هذا، لأنَّ كتبه قد أصبحت كالمجلات؛ كل أسبوع وهو يخرج لنا كتاباً، فليس عندي وقت كلما أخرج كتاباً أتكلم عليه!، محمد الغزالي مجدد أو داعية كبير ولكن إلى الضلال!.

وأنا أخشى يا عبدالله أن تكون صوفياً مدسوساً في صفوف السلفية!، فكلامك ليس كلام رجل يخاف الله سبحانه وتعالى، ويعلم أنه محسوب عليه، فعليك أن تتوب إلى الله سبحانه وتعالى.

أما "مسألة الجرح والتعديل"؛ فأنت عندنا من المجروحين، ولا يصح أن يحضر دروسك أحدٌ، فقد أصبحت حرباً على السنة وعلى أهل السنة، وأشكر لإخواني في الله وأسأل الله أن يبارك فيهم، فقد قالوا: إنه كان هناك عقد نكاح ورأى المسجد مملوءاً فأراد أن يغتنم الفرصة فصعد المنبر!، فذهب جميع الإخوان من بين يديه، ولم يبق معه إلا ثلاثة أو أربعة، فأقول: إنَّ الذي يجلس عند هؤلاء المحاربين للسنة يعتبر مكثراً لسوادهم ومعيناً لهم!!!.

والمعتزلة قبلك يتألمون من مسألة الجرح والمبتدعة كذلك!!، حتى قال بكر بن حماد وليس بمبتدع!!:

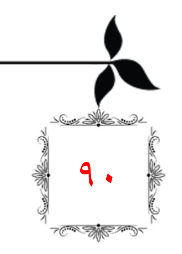
(ولابن معين في الرجال مقالة سيسأل عنها والمليك شهيد!

فإنْ يكُ حقاً فهي في الحكم غيبة وإنْ يكُ زوراً فالحساب شديد!!)

وأنا أسألك عن قول الذهبي -لأنه بعد القرون المفضلة- حين قال: "رتن، وما رتن؟ دجَّال من الدجاجلة، ادَّعى الصحبة بعد ستمائة عام"، فهل تجاوز الإمام الذهبي ما ليس له؟ أم قال كلمة حق؟

وهكذا ما زال العلماء يحذِّرون من المبتدعة ومن أهل البدع، ولله در الإمام أحمد حيث يقول: "الرد على أهل البدع أفضل من الجهاد في سبيل الله"، فالرد على مثلك وأمثالك نراها من أفضل القربات، وستحترق كما احترق أحمد المعلم، وعبدالمجيد الريمي، ومحمد المهدي، وعقيل المقطري)) انتهى كلام الشيخ مقبل رحمه الله.





أقول:

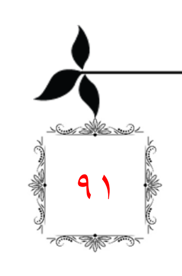
لله درك يا شيخ وأسكنك فسيح جناته، ولينظر القارئ الفطن إلى جوابه المسدَّد لما طَلب منه البعض: أن يتكلَّم في كتب محمد الغزالي ولا يتكلَّم في شخصه؟! كما يُطالب اليوم دعاة التمييع -ممن لبس ثوب السلفية زوراً- فيقولون للسلفيين الصادقين المجاهدين لأهل البدع: بينوا أخطاء (فلان) وحذِّروا من المخالفات التي في كتبه أو مقاله أو شريطه، لكن لا تتعرضوا إلى شخصه بطعن أو تجريح أو تبديع!.

فكان جواب الشيخ الراسخ في العلم رحمه الله: ((سأتكلَّم في شخصيته قبل هذا، لأنَّ كتبه قد أصبحت كالمجلات!؛ كل أسبوع وهو يخرج لنا كتاباً، فليس عندي وقت كلما أخرج كتاباً أتكلَّم عليه)).

وهذا هو ما يقوله السلفيون لدعاة التمييع اليوم، هل تريدون منا أن نبق نتتبع (محمد حسان) وأمثاله في كتبهم وأشرطتهم ونحذِّر من مخالفاتهم المنهجية ونبين أنَّ الحق في خلافها؟!

فكيف وكتب هؤلاء ومقالاتهم وأشرطتهم أصبحت كالجرائد اليومية؟! في كل يوم يكتبون مقالاً أو يلقون محاضرة، فهل تريدون منا أن نترك العلم وننشغل بتتبع مقالات وأشرطة هؤلاء؟ لا والله، بل نحذِّر من أعيانهم إذا ثبتت عنهم المخالفات المنهجية وأصرُّوا عليها، لنتفرغ لغيرهم من دعاة الباطل، وننشغل بالعلم النافع والدعوة إلى الله، هذا هو الواجب.





الرد على مَنْ ينسب للأئمة الثلاثة بأنهم لا يتعرضون إلى الأشخاص وأنهم يكتفون ببيان الخطأ والتحذير منه

بعض الناس في هذا الزمان ينسب إلى الأئمة الثلاثة (الشيخ ابن باز والشيخ الألباني والشيخ ابن عثيمين) رحمهم الله تعالى أنهم كانوا يُحَذِّرون من الأخطاء ولا يتعرضون إلى الأشخاص في ردودهم!، ولا ريب أنَّ هذا القائل يجهل ما كان عليه هؤلاء الأئمة:

فأما الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى فقد تكلَّم في عدد من الأشخاص والرموز منهم: سيد قطب ومحمد المسعري وسعد الفقيه وأسامة بن لادن وسفر الحوالي وسلمان العودة وعبدالرحمن عبدالخالق ومحمد زاهد الكوثري وعبدالفتاح أبو غدة والصابوني والقرضاوي وعبدالله القصيمي وغيرهم.

وأما الشيخ الألباني رحمه الله فقد تكلَّم في سلمان العودة وسفر الحوالي وناصر العمر وأمثالهم، وتكلَّم في سيد قطب وحسن البنا وأشكالهم، وتكلَّم في محمد نسيب الرفاعي ومحمد عيد عباسي ومحمد أبو رحيم وعبدالرحمن عبدالخالق وحسن السقاف والبوطي والقرضاوي وعبدالفتاح أبو غدة والكوثري، بل تكلَّم في أناس من أهل السنة وشنَّع عليهم في مسائل حديثية وفقهية أو مسائل خلافية بين أهل السنة.

وأما الشيخ ابن عثيمين رحمه الله فقد تكلَّم في سيد قطب وسفر الحوالي والمغراوي وعدنان عرعور وغيرهم.

وقد سُئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله قبل وفاته بأشهر قليلة السؤال الآتي: بالنسبة للعالم الذي عرف أنه من أهل السنة والجماعة وعرف أنه يتحرى الحق، وأخطأ في أمور، ما يفرق بينه وبين مَنْ دائماً يعارض الكتاب والسنة؛ فيقال: الثاني يشهر به وأما الأول يغتفر له ما وقع فيه من أخطاء وتأوَّل فيها؟

فأجاب رحمه الله: ((لا بد من نقد الباطل على كل حال، فإذا كان لا يمكن الوصول إلى رد الباطل إلا بذكر اسمه: يذكر اسمه)).

فقال السائل: لأنه لا يخفى عليكم أنه حتى من مشايخنا الكبار ومن أهل السنة مَنْ وقع في مفردات منهجه في أخطاء غاب الدليل عنه؟

فقال الشيخ ابن عثمين –مقاطعاً–: ((يرد عليه)).

فقال السائل: يرد عليه؛ لكن التشهير به؟

فقال الشيخ ابن عثيمين: ((في عصرنا إذا كان يتوقَّف رد باطله على ذكر اسمه؛ لا بد من ذكر اسمه)).

وسئل رحمه الله في [لقاء الباب المفتوح]: رجل وقع في بدع متنوعة في كتبه وأقواله، فهل يشترط لتسمية هذا الرجل أو غيره من الناس (مبتدعاً) أن تقام عليه الحجة؟

فكان جوابه رحمه الله: ((والله بارك الله فيك إنْ كان هذا الرجل موجوداً والناس يأخذون منه وهو داعية: فلا بد من ذكر اسمه؛ وإلا فلا حاجة إلى ذلك، وإنما أذكر القول الذي ضلَّ فيه وأبين أنه ضلال، وكما قلتُ قبل قليل: إنَّ

التعميم أحسن من التعيين، أما إذا كان موجوداً -كما أسلفتَ- وترى الناس يرتادونه، ويأخذون من بدعه، فهنا قد نقول: إنَّ تعيينه متعين)).

قلتُ:

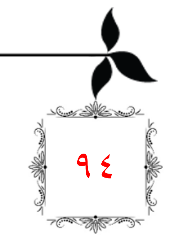
يلاحظ القارئ أنَّ الشيخ ابن عثيمين رحمه الله لم يفرِّق في مسألة ذكر اسم المردود عليه بين مَنْ كان من أهل السنة أو من غيرهم، وكذلك يلاحظ الضابط الذي ذكره الشيخ رحمه الله في مسألة التعميم والتعيين، فمَنْ كان داعية إلى البدعة وهو موجود في عصرنا ويتردد عليه أناسٌ فالواجب ذكره باسمه.

وقد سُئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في [المجموع ٢٨/ ٢٣١-٢٣٢] السؤال الآتي: عن الغيبة؛ هل تجوز على أناس معينين أو يعين شخص بعينه؟ وما حكم ذلك؟ أفتونا بجواب بسيط؛ ليعلم ذلك الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر، ويستمد كل واحد بحسب قوته بالعلم والحكم؟

فكان جوابه مبسوطاً؛ قال فيه: ((وأما الشخص المعيَّن فيُذكر ما فيه من الشر في مواضع: منها المظلوم له أن يذكر ظالمه بما فيه...، ومنها أن يكون على وجه النصيحة للمسلمين في دينهم ودنياهم...، وإذا كان هذا في مصلحة خاصة فكيف بالنصح فيما يتعلق به حقوق عموم المسلمين من الأمراء والحكام والشهود والعمال؛ أهل الديوان وغيرهم؟!

فلا ريب أنَّ النصح في ذلك أعظم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "الدين النصيحة الدين النصيحة" قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: "لله ولكتابه





ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم"، وقد قالوا لعمر بن الخطاب في أهل الشورى: أَمِّر فلاناً وفلاناً، فجعل يذكر في حق كل واحد من الستة -وهم أفضل الأمة- أمراً جعله مانعاً له من تعيينه.

وإذا كان النصح واجباً في المصالح الدينية الخاصة والعامة مثل نقلة الحديث الذين يغلطون أو يكذبون كما قال يحيى بن سعيد سألتُ مالكاً والثوري والليث بن سعد أظنه والأوزاعي عن الرجل يتهم في الحديث أو لا يحفظ فقالوا: بَيِّنْ أمره، وقال بعضهم لأحمد بن حنبل إنه يثقل علي أن أقول فلان كذا وفلان كذا، فقال: إذا سكتَّ أنت وسكتُّ أنا؛ فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم؟

ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة؛ فإنَّ بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين؛ حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: "إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين هذا أفضل"، فبيَّنَ أنَّ نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله.

إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين. ولولا مَنْ يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب،

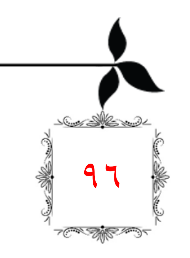




فإنَّ هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعاً، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداء...

ثم قال: فإذا كان أقوام منافقون يبتدعون بدعاً تخالف الكتاب ويلبسونها على الناس ولم تبين للناس فسد أمر الكتاب وبدل الدين؛ كما فسد دين أهل الكتاب قبلنا بما وقع فيه من التبديل الذي لم ينكر على أهله. وإذا كان أقوام ليسوا منافقين لكنهم سماعون للمنافقين قد التبس عليهم أمرهم حتى ظنوا قولهم حقاً وهو مخالف للكتاب وصاروا دعاة إلى بدع المنافقين كما قال تعالى: "لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالاً ولأوضعوا خلالكم يبغونكم الفتنة وفيكم سماعون لهم"، فلا بد أيضاً من بيان حال هؤلاء؛ بل الفتنة بحال هؤلاء أعظم، فإنَّ فيهم إيماناً يوجب موالاتهم، وقد دخلوا في بدع من بدع المنافقين التي تفسد الدين، فلا بد من التحذير من تلك البدع وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم.

بل ولو لم يكن قد تلقوا تلك البدعة عن منافق لكن قالوها ظانين أنها هدى وأنها خير وأنها دين ولم تكن كذلك: لوجب بيان حالها، ولهذا وجب بيان حال مَنْ يغلط في الحديث والرواية، ومن يغلط في الرأي والفتيا، ومن يغلط في الزهد والعبادة؛ وإن كان المخطئ المجتهد مغفوراً له خطؤه وهو مأجور على اجتهاده. فبيان القول والعمل الذي دل عليه الكتاب والسنة واجب؛ وإن كان في ذلك مخالفة لقوله وعمله.

ومَنْ علم منه الاجتهاد السائغ؛ فلا يجوز أن يذكر على وجه الذم والتأثيم له؛ فإنَّ الله غفر له خطأه، بل يجب لما فيه من الإيمان والتقوى موالاته ومحبته والقيام بما أوجب الله من حقوقه من ثناء ودعاء وغير ذلك؛ وإنْ علم منه النفاق كما عرف نفاق جماعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عبد الله بن أبي وذويه وكما علم المسلمون نفاق سائر الرافضة عبد الله بن سبأ وأمثاله مثل عبد القدوس بن الحجاج ومحمد بن سعيد المصلوب؛ فهذا يذكر بالنفاق. وإن أعلن بالبدعة ولم يعلم هل كان منافقاً أو مؤمناً مخطئاً ذكر بما يعلم منه، فلا يحل للرجل أن يقفو ما ليس له به علم، ولا يحل له أن يتكلم في هذا الباب إلا قاصداً بذلك وجه الله تعالى وأن تكون كلمة الله هي العليا وأن يكون الدين كله لله. فمن تكلم في ذلك بغير علم أو بما يعلم خلافه كان آثماً)).

ومما يدل على أنَّ ذكر أسماء المخالفين لأهل السنة منهج كان عليه أئمة السلف ما ذكره الإمام ابن بطة رحمه الله في خاتمة كتابه [الإبانة الصغرى ص٣٢٦]، وقد تقدَّم ذكره في الرسالة الثانية من هذا الكتاب.

الرد على مَنْ يتتبع النتف من كلام بعض العلماء المعاصرين لتأصيل هذه القاعدة الفاسدة

- وبعض الناس يستدل بـ (بعض) الكلمات التي صدرت من (بعض) أهل العلم على (وجه النصيحة والموعظة العامة) في حق مَنْ كانوا (يظنونهم من

أهل السنة في أول الأمر)، ثم ظهر لهم أنهم من دعاة الباطل والفتنة ومن أهل البدع والأهواء، فكانوا في أول الأمر يحثون الجميع على عدم التجريح والطعن والبعد عن أسباب الاختلاف والتفريق، وأنَّ الواجب بيان الحق والرد على الخطأ من غير تجريح أو ذكر للأشخاص، فتمسَّك البعض بمثل هذه النصيحة العامة أو البيان العام ليؤصِّل قاعدة "التحذير من الأخطاء وعدم التعرض للأشخاص"، بينما نجد أنَّ هذا العالم الذي تمسَّكوا بنتف من كلامه كان يُحذِّر من أناس بأعيانهم!، بل حذَّر من أسماء الذين جاء ذكرهم في بيانه الأول أو نصيحته العامة!، لكنَّ طريقة أهل الباطل تتبع رخص العلماء والمتشابه من كلامهم، والإعراض عن المنهج العام لهؤلاء العلماء والأمثلة الكثيرة من كلامهم التي تنقض دعوى هؤلاء المميعة عليهم.

– والبعض لا يفرِّق بين (النصح العام) الذي يقوم به بعض أهل العلم في وقت معيَّن؛ أي فيما يجري بين أهل السنة من اختلاف وتجريح، وبين (التأصيل وبيان الحق والرد على المخالف) الذي يقوم به هؤلاء العلماء أو آخرون غيرهم في وقت آخر؛ أي فيما يجري بين أهل السنة وخصومهم من أهل الباطل وأهل البدع.

فالبعض يرى الكلام مثلاً في (عدنان عرعور والمغراوي والمأربي والحلبي والحويني ومحمد حسان) وأمثالهم وأنصارهم من قبيل الكلام في أهل العلم الذي لا يجوز!، ويقوم بالاحتجاج بكلام العلماء في نصحهم العام على ما يجري

بين أهل السنة من اختلاف!، وهذا جهل أو تلبيس، ويذكِّرنا بما قاله العلامة الشاطبي رحمه الله -وهو يبين الموطنَين اللَذين يُذكر فيهما المخالفون بأعيانهم ويُشهَّر بهم- [الاعتصام ١/ ٤٩٣]: ((الثاني: حيث تكون الفرقة تدعو إلى ضلالتها وتزيينها في قلوب العوام ومَنْ لا علم عنده، فإنَّ ضرر هؤلاء على المسلمين كضرر إبليس، وهم من شياطين الإنس، فلا بد من التصريح بأنهم من أهل البدعة والضلالة، ونسبتهم إلى الفرق إذا قامت له الشهود على أنهم منهم، كما اشتهر عن عمرو بن عبيد وغيره، فروى عاصم الأحول قال: جلست إلى قتادة فذكر عمرو بن عبيد فوقع فيه ونال منه، فقلتُ: أبا الخطاب؛ ألا أرى العلماء يقع بعضهم في بعض؟! فقال: يا أحول أوَ لا تدري أنَّ الرجل إذا ابتدع بدعة فينبغي لها أن تُذكَر حتى تُحذَر؟! فجئت من عند قتادة وأنا مغتم بما سمعتُ من قتادة في عمرو بن عبيد!، وما رأيت من نسكه وهديه!!، فوضعتُ رأسي نصف النهار وإذا عمرو بن عبيد والمصحف في حجره وهو يحك آية من كتاب الله!، فقلت: سبحان الله؛ تحك آية من كتاب الله؟ قال: إني سأعيدها!، قال: فتركته حتى حكها، فقلتُ له: أعدها؟ فقال: لا أستطيع!.

فمثل هؤلاء لا بد من ذكرهم والتشريد بهم؛ لأنَّ ما يعود على المسلمين من ضررهم إذا تركوا أعظم من الضرر الحاصل بذكرهم والتنفير عنهم؛ إذا كان سبب ترك التعيين الخوف من التفرق والعداوة، ولا شك أنَّ التفرق بين المسلمين وبين الداعين للبدعة وحدهم إذا أقيم عليهم أسهل من التفرق بين



المسلمين وبين الداعين ومن شايعهم واتبعهم، وإذا تعارض الضرران يرتكب أخفهما وأسهلهما، وبعض الشر أهون من جميعه، كقطع اليد المتآكلة؛ إتلافها أسهل من إتلاف النفس، وهذا شأن الشرع أبداً، يطرح حكم الأخف وقاية من الأثقل)).

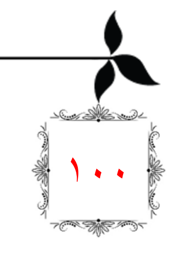
فلا بد للسلفي أن يتبصَّر في دينه، وألا ينخدع بمسالك أهل الزيغ في التلبيس والاستدلال بالمتشابه من القول أو تتبع رخص العلماء، وليعلم أنَّ ذكر المبتدعة بأعيانهم واجب إذا اقتضى الأمر ولم يعرف الناس هذا المبتدع ويحذروا من ضلاله إلا بهذا التعيين.

ونسأل الله تعالى أن يوفقنا إلى العمل بكتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم على وفق منهج سلفنا الصالح من الصحابة ومَنْ تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين، والحمد لله رب العالمين.

خاتمة هذه الرسائل:

وأحبُّ أن أختم هذه الرسائل المنهجية بما قاله الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في [العلل في آخر كتاب السنن]: ((وقد عابَ بعضُ مَنْ لا يفهم على أهل الحديث الكلام في الرجال!، وقد وجدنا غيرُ واحد من الأئمة من التابعين قد تكلَّموا في الرجال، منهم: الحسن البصري وطاووس تكلَّما في معبد الجهني، وتكلَّم سعيد بن جبير في طلق بن حبيب، وتكلَّم إبراهيم النخعي وعامر الشعبي





فى الحارث الأعور، وهكذا روي عن أيوب السختياني وعبدالله بن عون وسليمان التيمي وشعبة بن الحجاج وسفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وعبدالله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان ووكيع بن الجراح وعبدالرحمن بن مهدي وغيرهم من أهل العلم أنهم تكلَّموا في الرجال وضعَّفوا، وإنما حملهم على ذلك عندنا -والله أعلم- النصيحة للمسلمين، لا يظنُّ بهم أنهم أرادوا الطعن على الناس!، أو الغيبة!، إنما أرادوا عندنا أن يبينوا ضعفَ هؤلاء لكي يُعرَفوا، لأنَّ بعض الذين ضُعِّفوا كان صاحب بدعة، وبعضهم كان متهماً في الحديث، وبعضهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطأ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم شفقة على الدِّين وتثبتاً، لأنَّ الشهادة في الدين أحقُّ أن يتثبَّت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال)).

وقد علَّق العلامة ابن رجب رحمه الله تعالى على هذا الكلام في شرحه لعلل الترمذي فقال: ((مقصود الترمذي رحمه الله أن يبين: أنَّ الكلام في الجرح والتعديل جائز، قد أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها، لما فيه من تمييز ما يجب قبوله من السنن مما لا يجوز قبوله، وقد ظنَّ بعضُ مَنْ لا علم عنده أنَّ ذلك من باب الغيبة!، وليس كذلك، فإنَّ ذكر عيب الرجل إذا كان فيه مصلحة -ولو كانت خاصة؛ كالقدح في شهادة شاهد الزور- جائز بغير نزاع، فما كان فيه مصلحة عامة للمسلمين أولى)).



أسأل الله عزَّ وجلَّ أن يجعلنا من المجاهدين في سبيل نصرة دينه المنافحين عن السنة وأهلها القامعين للبدعة وأهلها، وأن يرزقنا الإخلاص والسداد والثبات على الحق، والله وليُّ المؤمنين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

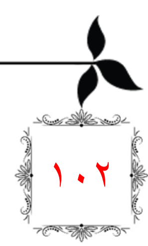
كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر

ظهر يوم الخميس التاسع والعشرين من شهر الله المحرَّم لعام ١٤٣٤ هـ

الموافق ١٣/ ١٢/ ٢٠١٢ بالإفرنجي





الفهرس

مقدمة	١
الرسالة الأولى: [البُرْهانُ فِي نَقْضِ دَعْوَى: أَنَّ الأَئِمَّةَ الثَّلاثَةَ لَا يَرَوْنَ هَجْرَ المُبْتَدِعَةِ فِي هَذَا الزَّمانِ]	٥
الوجه الأول: مشروعية الهجر في الكتاب والسنة والإجماع وآثار السلف	٥
الوجه الثاني: لا يجوز تحجير فهم المنهج السلفي على عالم من العلماء أو جماعة منهم دون الآخرين	١٠
الوجه الثالث: أنَّ نسبة عدم مشروعية الهجر في هذا الزمان إلى الأئمة الثلاثة غير صحيحة	١٧
– الهجر وأنواعه والمقصود منه من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله	١٨
– قول الإمام الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله	٢٦
– قول الإمام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى	٣٠
– قول الإمام الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى	٣١
– الجواب عن استدلالال البعض بكلمة الشيخ الألباني لا أرى الهجر في هذا الزمان	٣٣
– كلمة قيمة للشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله في أهمية الهجر والدعوة إلى تطبيقه	٤٦
الرسالة الثانية: [الرَّدُّ عَلَى مَنْ يَزْعُمُ: أَنَّ تَحْذِيرَ العَوام والنَّاشِئَةِ المُبْتَدِئِين مِن أَعْيانِ المُبْتَدِعَةِ وَمَناهِجِهم فِتْنَة لَهُمْ وَلَيْسَ مِن الحِكْمَةِ]	٥٠
مقدمة	٥٠
– لا تعارض بين التحذير من أعيان المبتدعة ومناهجهم وبين التدرج في الدعوة والتعليم	٥٢
– وجوه بطلان قاعدة عدم إشغال العوام بمسائل الجرح والتعديل	٥٨
الوجه الأول: من الآيات القرآنية	٥٨
الوجه الثاني: من الأحاديث النبوية	٦١
الوجه الثالث: الآثار السلفية والنقول العلمية	٦٢
الرسالة الثالثة: [قاعِدَةُ (التَّحْذِير مِن الأَخْطاءِ وَعَدَمِ التَّعَرُّضِ لِلأَشْخاصِ) بَيْنَ حَسَنِ البَنَّا وَأَفْراخِهِ مِنْ أَهْلِ التَّمْيِيعِ]	٧٧
مقدمة	٧٧
– قواعد حسن البنا ومَنْ على طريقته في بيان الخطأ من غير طعن ولا تجريح	٧٨
– ذكر أسماء العلماء الكبار الذين ردوا هذه القاعدة	٨١
– بيان أنَّ ذم الأعيان والكلام فيهم مشروع في الكتاب والسنة وعمل السلف الصالح	٨٤
– كلام قيم للعلامة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله في التحذير من الأشخاص	٨٦
– الرد على مَنْ ينسب للأئمة الثلاثة بأنهم لا يتعرضون إلى الأشخاص وأنهم يكتفون ببيان الخطأ والتحذير منه	٩١
– الرد على مَنْ يتتبع النتف من كلام بعض العلماء المعاصرين لتأصيل هذه القاعدة الفاسدة	٩٦
خاتمة هذه الرسائل	٩٩
الفهرس	١٠٢